الجامعة العربية الأمريكية

كلية الدراسات العليا

حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف

إعداد

ملاك يوسف عطا شحادة

إشراف

د. عبد الرحمن ريحان

تم تقديم هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص التمويل الإسلامي التطبيقي

شباط / 2024

© الجامعة العربية الأمريكية – 2024 م. جميع حقوق الطبع محفوظة.

إجازة الرسالة

حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف

إعداد

ملاك يوسف عطا شحادة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 10 / 2 / 2024 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
1. د. عبد الرحمن ريحان	مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. شريف أبو كرش	ممتحنًا داخليًا	.....
3. د. باسم بدر	ممتحنًا خارجيًا	.....

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف

أقر وأتعهد أن ما كتب في رسالتي هذه هو من مجهودي، سوى ما قمت بالإشارة عليه، وأن ما جاءت به دراستي لم يقدم للحصول على لقب علمي، أو مصالح أخرى سواء لمؤسسات تعليمية أو جهات أخرى.

الاسم : ملاك يوسف عطا شحادة

الرقم الجامعي : 202112957

التوقيع : ملاك شحادة

التاريخ: 2024/8/27

الإهداء

إلى سيد الخلق، إلى رسولنا وحبيبنا وسيدنا.

"محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم".

إلى من ألبسني ثوب العلم ببركة أنفاسه

أبي الغالي.

إلى من خضت دروب العلم بفيض تراتيل دعائها

والدتي أدامها الله.

إلى عنوان الإخاء، جذوة الإخلاص إخوتي وفقهم الله.

إلى جدي وجدتي رحمهما الله.

وإلى كل من لم يدخر جهداً لمساعدتي.

الشكر والتقدير

الحمد لله كثيرًا والشكر لله أولاً على توفيقه وامتنانه، وعلى عظيم فضله وجميل إحسانه أن وفقني وأعانني على إتمام هذا الرسالة.

إلى كل من مد إليّ يد المساعدة، فيسرني أن أوجه شكري لمن قدم نصحًا أو إرشادًا وتوجيهًا، وساهم معي في إعداد هذا الرسالة بإيصالي للمراجع والمصادر في أي مرحلة من مراحلها، وأشكر على وجه الخصوص الدكتور الفاضل "عبد الرحمن ريحان"؛ لتفضله بالإشراف على الرسالة ومساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح، كما أن شكري موجه إلى كل عضو من لجنة المناقشة لإسهامهم في مناقشة الرسالة، وإرشادهم نحو الملاحظات القيمة وسعيهم لإخراجها على أكمل وجه.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع من ساعد في إتمام هذه الرسالة، وأسهم في حصولي على المعلومات اللازمة وأخص الأساتذة المحكمين، وأعضاء الهيئة التدريسية– أساتذتي الكرام في كلية العلوم الإدارية والمالية في الجامعة العربية الأمريكية.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف؛ وذلك من أجل ضمان استمرار تقيد المصارف الإسلامية بالصدق والمشروعية في أنشطتها ومعاملاتها، مما يحقق لها نجاحًا ملحوظًا في جميع معدلات الربحية وفي المجالات كافة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا، ومجتمع الدراسة تكون من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتي بلغ عددها (3) مصارف، كما تألفت عينة الدراسة من الإدارة العليا في هذه المصارف والتي تتمثل في:(المدير العام - نائب المدير العام - مساعدي المدير العام- مدراء الدوائر المختلفة- مراقب شرعي)، وبلغ عددهم (60) موظفا، وتم استخدام الاستبانة للحصول على المعلومات الأولية فتم توزيع (60) استبانة، وتم استرجاع (33) استبانة وكانت صالحة للتحليل.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود دور لحوكمة الرقابة الشرعية وتعيين هيئة رقابة شرعية وتعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية، وأن الدرجة الكلية لهذا المتغير كانت كبيرة، كما لها دور مع الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية، وأن الدرجة الكلية لهذا المتغير كانت كبيرة. وكذلك لها دور مع مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية.

وأهم توصيات الدراسة: قيام مجلس الإدارة بعد المصادقة من سلطة النقد بصفتها السلطة التي تشرف على القطاع المصرفي بالعمل على تنشيط دور الحوكمة الشرعية؛ لتجنب ما يقع من خلل ونقص داخل مبادئ الحوكمة عند تطبيقها، إضافة إلى ضرورة إلزام إدارة المصرف بالفتاوى والقرارات التي تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية، على أن تكون هذه القرارات لازمة لكافة أعمال المصرف، وبما لا يتناقض مع أحكام قانون المصارف والأنظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية، الحوكمة، حوكمة الرقابة الشرعية، المصارف الإسلامية.

فهرس المحتويات

إجازة الرسالة ..... أ

الإقرار ..... ب

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الملخص ..... ه

قائمة المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ط

فهرس الاشكال ..... ك

فهرس الملاحق ..... ل

الفصل الاول 1

1-1المقدمة 2

2-1 مشكلة البحث 3

3-1 أهمية البحث 4

4-1 أهداف البحث 4

5-1 فرضيات البحث 5

6-1 أنموذج الدراسة 5

7-1 حدود البحث ومحدداته 6

8-1 مصطلحات الدراسة 6

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 7

1-2 حوكمة الرقابة الشرعية من حيث مفهومها وأهدافها ومبادئها 8

1-1-2 الرقابة الشرعية 8

2-1-1-1 مفهوم الرقابة لغةً واصطلاحًا 8
2-1-1-2 مفهوم الشرعية لغة واصطلاحًا 9
2-1-1-3 مفهوم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية 9
2-1-1-4أدلة الرقابة من القرآن الكريم والسنة النبوية 10
2-1-1-5 أهمية الرقابة الشرعية 11
2-1-1-6 مكونات الرقابة الشرعية 11
2-1-2 الحوكمة وحوكمة الرقابة الشرعية 13
2-1-2-1مفهوم الحوكمة 14
2-1-2-2 أهداف الحوكمة 15
2-1-2-3 محددات الحوكمة في المصارف الإسلامية 16
2-1-2-4 ركائز الحوكمة: 16
2-1-2-5 مفهوم حوكمة الرقابة الشرعية 18
2-1-2-6 أدوات وآليات حوكمة الرقابة الشرعية 19
2-1-2-7 معايير الحوكمة الشرعية: 19
2-1-3 مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية 20
2-2 المصارف الإسلامية 22
2-2-1 مفهوم المصارف الإسلامية 23
2-2-2 نشأة المصارف الإسلامية 23
2-2-3 خصائص المصارف الإسلامية 24
2-2-22-4 مقومات نجاح المصارف الإسلامية 26
2-2-5 الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: 27
2-3 نحو إطار عمل حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في فلسطين 28
2-3-1 سياسة الرقابة الشرعية والحوكمة 28

2-3-1-1 دراسة حالة البنك الإسلامي العربي 28
2-3-1-2 دراسة حالة البنك الإسلامي الفلسطيني 30
2-3-1-3 دراسة حالة مصرف الصفا: 31
2-3-2 تحديات ومعوقات حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية ... 31
2-4الدراسات السابقة 32
2-4-1 الدراسات باللغة العربية 32
2-4-2الدراسات باللغة الأجنبية 36
2-4-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 40
الفصل الثالث 41
منهجية الدراسة 41
الفصل الرابع 47
4-1 تمهيد 47
4-2 نتائج الدراسة 47
الفصل الخامس 68
5-1 النتائج 68
قائمة المصادر و المراجع 70
الملاحق 81
Abstract 97

فهرس الجداول

جدول رقم (2-1): الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.....27

جدول رقم (3-1): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية (ن= 33). 43

جدول رقم (3-2): الثبات لأداة الدراسة 46

جدول رقم (4-1):المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لمجال مبادئ الرقابة الشرعية وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية (ن=33).....49

جدول (4-2):المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لمجال الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية (ن=33).....52

جدول رقم (4-3): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لمجال مبادئ الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية (ن=33).....54

جدول رقم (4-4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لمجال حوكمة الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية (ن=33).....55

جدول رقم(4-5): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لتطبيق حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين(ن=33).

جدول رقم (4-6): خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية في تعيين هيئة رقابة شرعية وفي تعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33)..58

جدول رقم (4-7): خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33).....60

جدول رقم (4-8): خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الإشراف

والمساءلة والمسؤولية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33). 62
جدول رقم (4-9): خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الاستقلالية وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33). 63
جدول رقم (4-10): خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الكفاءة والملاءمة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33). 64
جدول رقم (4-11): خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على السرية مر وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33). 66
جدول رقم (4-12): خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على التناسق م وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33). 67
جدول رقم (4-13): خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الدرجة ال لمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن=33).....68

فهرس الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل (1-1)	العلاقة بين متغيرات الدراسة	5
الشكل(2-1)	مكونات الرقابة الشرعية	12
الشكل(2-2)	ركائز الحوكمة	17
الشكل(2-3)	مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية	21
الشكل(2-4)	خصائص المصارف الإسلامية	25
الشكل(4-1)	الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية في تعيين هيئة رقابة شرعية وتعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف	59
الشكل(4-2)	خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على الرقابة الشرعية وإجراءاتها وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف	61
الشكل(4-3)	خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد الإشراف والمساءلة والمسؤولية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف	63
الشكل(4-4)	خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد الاستقلالية من وجهة نـ الإدارة العليا للمصارف	64
الشكل(4-5)	خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد الكفاءة والملاءمة من و نظر الإدارة العليا للمصارف	65
الشكل(4-6)	خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد السرية وجهة من وجـ نظر الإدارة العليا للمصارف	67
الشكل(4-7)	خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد التناسق من وجهة نظ الإدارة العليا للمصارف	68
الشكل(4-8)	خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على الدرجة الكلية لمبادئ حوكـ الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف	69

فهرس الملحقات		
رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
ملحق 1	أسماء المصارف الإسلامية الفلسطينية	83
ملحق 2	الاستبانة	85
ملحق 3	أسماء محكمي الاستبانة	97
ملحق 4	ورقة تسهيل مهمة بحثية	98

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 أنموذج الدراسة

7-1 حدود الدراسة

8-1 مصطلحات الدراسة

1-1 المقدمة

تقدمت المصارف الإسلامية تقدمًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، ولوحظ انتشار هذه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في السوق العالمي، واستحوذت بشكل ملاحظ على جزء من حجم الاستثمارات العالمية (الهزيم، 2020)، فالأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية هو تقديم بديل شرعي عن المصارف الربوية غير المشروعة (زامونة، 2015)، فحققت نجاحًا ملموسًا؛ وذلك بسبب البديل المميز والمنافس للمصرف الربوي، وبسبب سعي الناس وتحريهم للرزق الحلال (الهزيم، 2020).

فأصبحت المصارف التقليدية تولي اهتمامها بالنظام الإسلامي، وعملت المصارف التقليدية على تحويل قسم منها إلى مصارف إسلامية، والتزمت بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛ مما أدى إلى الزيادة من جلب العملاء إليها، وزيادة ثقتهم في المصرف الإسلامي (بوحسون و فاطمة الزهراء ، 2022).

كما وأكدت الدراسات على ضرورة وجود رقابة شرعية لنظام الصيرفة الإسلامية، فالفكرة من وجودها يرجع إلى الأصل الشرعي الذي تم الإجماع عليه، والذي قال به الإمام الشافعي والغزالي أنه لا يجوز أن يقدم المكلف على أمر حتى يعلم ما حكم الله فيه (غفافلية، زيد الخير، و ميلود، 2014).

فالرقابة الشرعية تقود بدورها برصد سير عمل هذه المصارف (زامونة، 2015)، والالتزام وتطبيق المعاملات والعمليات بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية (الكيلاني، أبو العز، و أحمد، 2017).

وقد قام المصرف الإسلامي بالمحافظة على سمعته وثقته؛ من خلال اهتمامه بجانب حوكمة الرقابة الشرعية، وعندما قام المصرف بالاهتمام في جانب حوكمة الرقابة الشرعية؛ وذلك من خلال تطويره ليواكب النمو الذي تشهده، و من خلال اهتمامه بدور السلطات الرقابية التي تقوم بتطبيق حوكمة الرقابة الشرعية؛ مما أدى ذلك إلى الحفاظ على سمعته وثقته (البحباح، غزالي، و فوزية، 2021).

ولتحقق المصارف الإسلامية أهدافها قامت بتعيين أسس ومبادئ الحوكمة، كوسيلة لتعزيز توظيف الرقابة الشرعية، وتدعيم اختيار نوعية هيئة رقابة شرعية، ومشاركتها في تنمية استراتيجية صريحة للمصارف الإسلامية، وقيامها على تحقيق المهنية والفعالية (بوحسون و فاطمة الزهراء ، 2022)، وتفعيل مسائل خاصة بالرقابة الشرعية، والعمل على تحقيقها بما يتوافق وأحكام الشرعية الإسلامية، وفق أسس صريحة للتطوير من الأداء في جو من الشفافية والإفصاح تجاه ذوي الصلة بالمصارف الإسلامية مما يقلص من الفساد وإساءة الاستغلال للمناصب (عيسى، 2019)، مما يدفع المصارف والمؤسسات الإسلامية إلى هدفها في إصدار معايير تتفق مع أحكام الشرع وتساهم في تنظيم عملها مثل المعايير الشرعية الصادرة عن (أيوفي) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأقرع، 2019).

وفي ضوء الأطر المميزة والمنظمة لحوكمة الرقابة الشرعية سنحاول في هذه الرسالة توضيح حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ودورها الفعال وإطار عملها لقيامها بدراسة المصارف الإسلامية الفلسطينية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

2-1 مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في التعرف على دور حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، بعد التوجه للسعي لتطبيق حوكمة الرقابة الشرعية ومبادئها، وذلك بما يضمن تطبيق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، لذلك سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسي: ما درجة تطبيق حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين؟

ومن السؤال الرئيس تندرج هذه الأسئلة الفرعية:

1. ما هي مساهمة حوكمة الرقابة الشرعية في تعيين هيئة رقابة شرعية وفي تعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف؟
2. ما دور حوكمة الرقابة الشرعية على الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف؟

3. ما دور حوكمة الرقابة الشرعية في بيان مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية (الإشراف والمساءلة والمسؤولية - الاستقلالية - الكفاءة والملاءمة - السرية - التناسق) من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف؟

1-3 أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال إسهامه العلمي في اهتمامه بالحوكمة من حيث مبادئها وتطبيقاتها، والذي بدوره يحقق نوع من العدالة والشفافية، والإلمام بالمفاهيم المرتبطة بحوكمة الرقابة الشرعية، وطبيعة دورها الرقابي الذي تسعى الصيرفة إلى تحقيقه، كما يبين دور حوكمة الرقابة الشرعية في الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية، فالدور الأساسي للبحث هو استعراض تجارب المصارف الإسلامية في فلسطين وعملها يقوم على تطبيق حوكمة الرقابة الشرعية، واستنباط النتائج منها.

1-4 أهداف البحث

تأتي أهدف الدراسة من خلال تسليط الضوء على:

1- التعرف على دور مساهمة حوكمة الرقابة الشرعية في تعيين هيئة رقابة شرعية وفي تعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

2- التعرف على دور حوكمة الرقابة الشرعية على الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

3- التعرف على دور حوكمة الرقابة الشرعية على بيان مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية (الإشراف والمساءلة والمسؤولية - الاستقلالية - الكفاءة والملاءمة - السرية - التناسق) من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

5-1 فرضيات البحث

1. تؤثر حوكمة الرقابة الشرعية في تعيين هيئة رقابة شرعية وفي تعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

2. تؤثر حوكمة الرقابة الشرعية على الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

3. تؤثر حوكمة الرقابة الشرعية على بيان مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية (الإشراف والمساءلة والمسؤولية - الاستقلالية - الكفاءة والملاءمة - السرية - التناسق) من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

6-1 أنموذج الدراسة

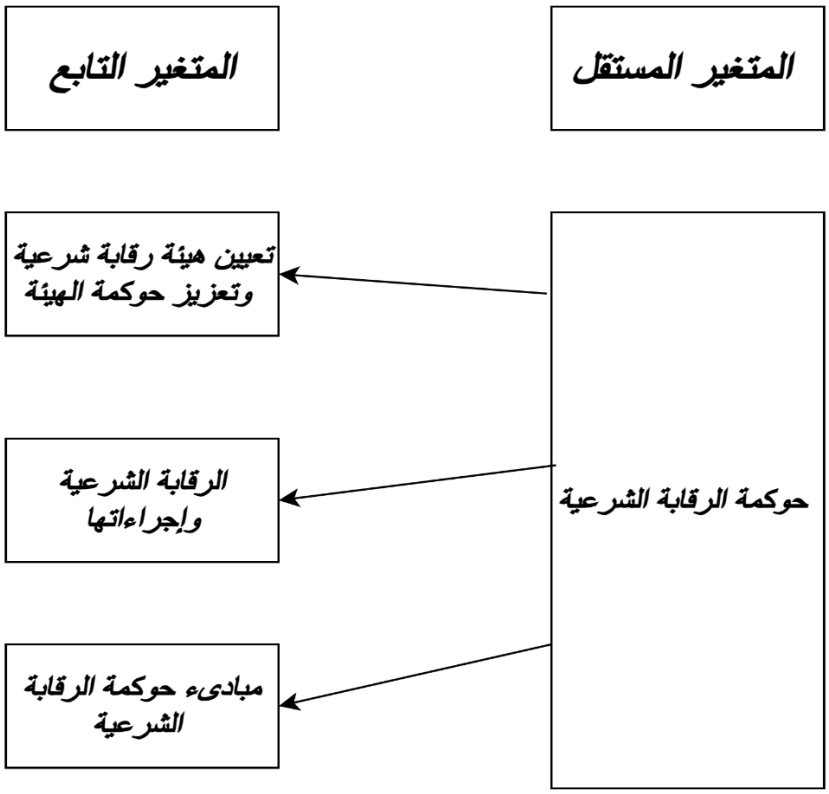

الشكل (1.1) العلاقة بين متغيرات الدراسة

1-7 حدود البحث ومحدداته

الحدود المكانية: المصارف الإسلامية في فلسطين، وهي ثلاث مصارف: البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، وبنك الصفا.

الحدود الزمانية: امتدت الفترة الزمنية للدراسة خلال عام (2023- 2024) م.

1-8 مصطلحات الدراسة

- الرقابة الشرعية: وهي ضمان قيام المصرف بأعمال تتوافق مع أحكام الشريعة، وحسب ما تم إصداره من قرارات وفتاوى معتمدة وذات صلة بهيئة الرقابة الشرعية، ووفق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية لعمل المصارف الإسلامية.
- الحوكمة: عبارة عن مبادئ وقواعد وعلاقات تقوم بإدارة المصرف بطرق رشيدة توفر حماية لحقوق أصحاب المصالح، من خلال قيام المصرف بإجراءات وقوانين مناسبة لمجال العمل المصرفي تضمن فيه حقوقهم.
- حوكمة الرقابة الشرعية: قيام المصرف بخطط تخص أصحاب الإفادة كالمستثمر والمودع، تضمن لهم حقهم الكامل، من خلال إشرافها على عمل المصرف والتأكد من أنه لا يخالف أحكام الشرع، وأنه قام بإصدار قراراته وأعماله بما يناسب الشريعة الإسلامية وأحكامها، ولا يتعارض مع ما صدر من قوانين من سلطة النقد وقانون المصارف الفلسطيني.
- المصارف الإسلامية: وهي من يسمح لها بأن تمارس أي عمل مصرفي، ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، أضافة لقيامها بأي عمل لا يتعارض مع قانون المصارف الفلسطيني رقم (9).
- هيئة الرقابة الشرعية: هيئة تتعين من قبل المصرف الإسلامي قبل أن يبدأ بعمله، وتتكون من 3 أفراد على الأقل، من ذوي اختصاص بفقه الشرع، و ذوي خبرة بعمل المصارف الإسلامية، على أن تكون هذه القرارات لازمة لكافة أعمال المصرف، وبما لا يتناقض مع أحكام قانون المصارف والأنظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 حوكمة الرقابة الشرعية من حيث مفهومها وأهدافها ومبادئها ومكوناتها

2-2 المصارف الإسلامية

2-3 نحو أطار عمل حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في فلسطين

2-4 الدراسات السابقة

1-2 حوكمة الرقابة الشرعية من حيث مفهومها وأهدافها ومبادئها

سنقوم بتسليط الضوء في بحثنا هذا على الرقابة الشرعية من حيث مفهومها، وأهميتها، والدليل الشرعي عليها، ومكوناتها، كما سنتطرق إلى الحوكمة، وأهدافها وركائزها، والتعرف على حوكمة الرقابة الشرعية ومفهومها، وأدواتها، ومعاييرها، ومبادئها.

1-1-2 الرقابة الشرعية

إن موضوع الرقابة الشرعية له اعتبار كبير عند الأفراد في عصرنا هذا؛ لدورها الفعال في إجراء أي عمل يخص الصيرفة الإسلامية وضبطه، فأصبحت تساهم في تغيير بوصلة المصرف إلى مساره الصحيح باستنادها الكلي في نشاطها على أسس الشريعة؛ مما يؤدي إلى إيجاد نظام صيرفي سليم اقتصاديا (Mollah & Zaman, 2015)، كما أنه من الضرورة دراسة واقع الرقابة الشرعية؛ لأنها تساهم علميا في تحقيق النجاح للمصارف الإسلامية، ومن المهم معرفة الإيجابيات التي تقوم بتحقيقها، و سلبياتها التي يجب تداركها والعمل على إصلاحها (إرشيد، 2012)، فقد يؤدي عدم وجود رقابة شرعية في فلسطين بشكلها الصحيح والمتقدم، إلى تهديد تنظيمها من ناحية عدم القدرة على تحقيق الشفافية والموضوعية، إلى جانب ذلك، عدم استقلالها إداريًا وماديًا (البحباح، غزالي، و فوزية،2021)، كما تعاني الرقابة في فلسطين من قلة الموارد البشرية في الرقابة ونقص الخبرات الشرعية والمهنية وعدم التطوير المستمر للرقابة (اسكافي، 2018)، وعليه سنعرض في المطلب هذا الرقابة الشرعية من حيث: توضيح مفاهيمها، وأهميتها، والدليل الشرعي عليها.

1-1-1-2 مفهوم الرقابة لغةً واصطلاحًا

الرقابة لغةً: عن ابن فارس قدم بالقول بأنها: "الراء والقاف والباء أصل واحد مطرد يدل على انتصاب لمراعاة الشيء" (غفافلية، زيد الخير، و ميلود، 2014).

وأيضًا، الرقابة في اللغة: يمكن تلخيصها بأنها: تتبع ومراقبة الأشياء بهدف الحفاظ عليها (العوضي،2010).

الرقابة اصطلاحًا: من أهم تعريفاتها: أنها الأسلوب الذي يتم من خلال تواجده إلى إحراز الغاية، والهدف المبتغى بفاعلية وكفاءة، وبوقت محدد (حماد،2014)، و**أيضًا عرفت بأنها:** ما تم قياسه من خلال متخصصين، لمعرفة إذا تم إنجاز الهدف المبتغى والخطط المشروعة (بلبية، 2017)، وأيضًا تعرف الرقابة أنها**:** التحقق من أن كل ما صدر من قرارات تمت وفق الخطط والقواعد والتعليمات (السيابية و المجاهد،2022).

وترى الباحثة أن الرقابة هي: ضمان قيام المصارف بأعمالها، وحسب ما تم إصداره من قرارات معتمدة من قبل سلطة النقد والقانون الفلسطيني لعمل المصارف.

2-1-1-2 مفهوم الشرعية لغة واصطلاحًا

الشرعية لغةً: وتنسب إلى الشريعة والشّرع، وتعني المنهج الصحيح والمستقيم (عليات، 2006)، وهي أيضًا: ما ائتمر بلزوم العبودية، وقيل أنها الطريق إلى الدين، وهذا عند العلامة الجرجاني (السيابية و المجاهد،2022).

الشرعية اصطلاحًا: أنه ما شرعه الله سبحانه من أحكام للعباد (عليات،2006)، سواء أكانت هذه الأحكام تصدر من القرآن أو ما شرع من الرسول عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير (السيابية و المجاهد،2022).

2-1-1-3 مفهوم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

إن وجود رقابة شرعية حاجة ضرورية بالنسبة للمصرف الإسلامي؛ حتى يستطيع رفع راية تدلل على أنه إسلامي، إذ بدونها لا نستطيع تسميته بهذا الاسم؛ و تعد مصدر قوة المصرف وبها تعرف هويته (بوهرين و زعبيط،2014)، ولا شك أنها أصبحت عبارة عن فن علمي تتضمن قواعد وضوابط الشرع، وتحوي على أصول التدقيق وطرق انتهاجه (الأسرج،2014)، وبناء على الدراسات السابقة تناول كثير من المؤلفين تعريف الرقابة الشرعية، ويمكن تعريفها: أنها المراقبة والاختبار لأفعال وتصرفات الفرد والجماعة والتي تقوم بها المصارف الإسلامية،

وإظهار مدى مطابقته لحكم الشريعة، ضمن وسائل وصيغ مشروعة (بوهرين و زعبيط، 2014).

وأيضًا **الرقابة الشرعية هي**: تعهد أن المصرف يقوم بأعمال تتوافق مع أحكام الشريعة، حسب ما تم إصداره من قرارات وفتاوى معتمدة لعمل المصارف الإسلامية (حماد،2014).

ويمكن أن نستخلص من التعريفات السابقة التعريف الآتي للرقابة الشرعية: أنه ما يوضع من ضابط شرعي، للقيام بعملية تتبع لنشاط المصرف الإسلامي، والعمل على تحليله وفحصه، والتأكد إذا كان نشاطه يناسب تطابق حكم الشرع، انطلاقًا من أن ما شرعه الله لعباده صالح لكل زمان ومكان واستنادًا لالتزام هذه المصارف بما شرعه الله فهي قادرة على إيجاد البدائل الشرعية (السيابية و المجاهد،2022).

2-1-1-4 أدلة الرقابة من القرآن الكريم والسنة النبوية

- أدلة الرقابة من القرآن الكريم:

جاءت آيات كريمة تدل على وجود الرقابة في الإسلام، ومنها قوله تعالى: "وكانَ اللهُ على كل شيءٍ رقيبًا" (سورة الأحزاب، آية 52).

وهذه الآية تؤكد على تَطلع الله سبحانه لكافة أعمالنا وأحوالنا وما نقوم به من سلوك وفعل (غفافلية، زيد الخير، و ميلود، 2014).

- أدلة الرقابة من السنة النبوية:

وجاء حديث شريف يبين لنا الرقابة، ما ورد في صحيح مسلم عن عمر بن خطاب قول الرسول عليه الصلاة والسلام: "أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك"، والحديث الشريف يرشد إلى أن الرقابة تكون من الشخص ذاته، بانتباهه على تصرفاته وأفعاله، والتأكد من أنها ضمن الشريعة وأحكامها؛ لأن الله يرانا في كل تفصيلة (العوضي،2010).

2-1-1-5 أهمية الرقابة الشرعية

لقد تطورت وتنوعت المعاملات المالية في العصر الحالي بشكل سريع وضخم فلم تعد كالسابق، فأصبح من اللازم تواجد عدد من الفقهاء؛ حتى يستطيعوا تدارك هذه المعاملات المعقدة والعمل على الاجتهاد فيها، حيث أنه لا يستطيع فقيه بمفرده تحقيق ذلك، لذلك كان يجب على المصرف تشكيل هيئة رقابة شرعية تتولى المعاملات بجوانبها الشرعية ككل، وباتفاق مجموعة منهم والتوصل إلى الحكم الشرعي الصحيح (الهزيم، 2020)، كما أن وجود رقابة للمصارف الإسلامية يخلق بدوره اعتبارا وضرورة حيوية لها، ويعتبر أحد أهم أركانها، كما تعد الرقابة الشرعية صمام الأمان من خطر الوقوع في أي انحراف أو مخالفة شرعية (Hussein, 2018)؛ ومن أهم الأسباب لذلك أنها:

- تعمل على متابعة مدى التزام المصرف الإسلامي بالحكم الشرعي في كافة معاملاته ومراقبتها (معمر و صليحة، 2021، صفحة 37).
- تؤدي إلى الشعور بالراحة لدى المتعاملين مع مصرف يتواجد فيه رقابة ذات صبغة شرعية (العوضي، 2010،صفحة 449).
- إن تميز عمل الصيرفة يكمن بعدم التكرار والتغير باستمرارية، فيجب على من يقوم بأي نشاط استثماري ويواجه بعض الإشكالات والنوازل في عمله، أن يربطه مع الرقابة الشرعية رابطًا واتصالاً غير منقطع، ومباشر (بوحسون و فاطمة الزهراء ، 2022، صفحة 83).
- إن وجود رقابة شرعية له دور مهم؛ نظرًا لقلة معرفة العاملين في المصرف بما يضم من معاملات إسلامية وقواعد خاصة بها (عمارة ن.، 2014).

2-1-1-6 مكونات الرقابة الشرعية

إن الحديث والموافقة على أهمية ووجوب الرقابة الشرعية له اعتبار، إلا أنه يجب أن تستند الرقابة الشرعية على أسس مهمة من الناحية العلمية، ومن الناحية النظرية (خليل،2011)، وبذلك يتشكل جهاز الرقابة الشرعية من هيئة الفتوى، وهيئة التدقيق الشرعي، وهيئة عليا بمثابة

جهة رقابية إشرافية عليا على مستوى المصارف الإسلامية جميعها في الدولة، وباتفاق العلماء (السيابية و المجاهد،2022)، وعليه سنوضح مكونات الرقابة الشرعية كالآتي :

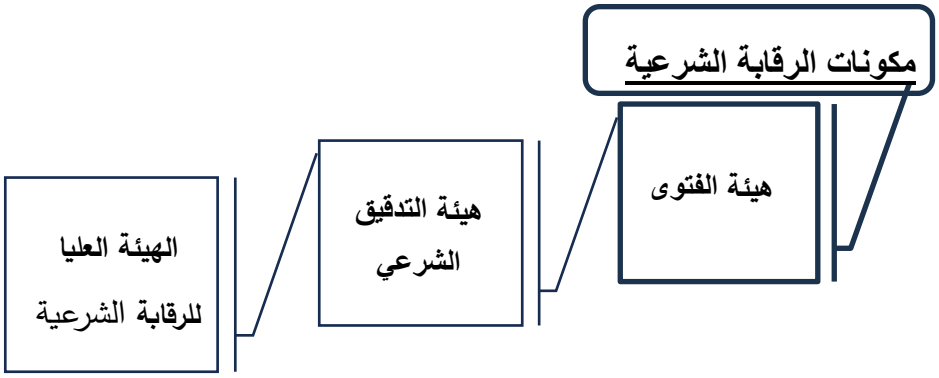

الشكل (2-1) من إعداد الباحثة

1-هيئة الفتوى: هيئة مختصة بإصدار الفتوى ومراجعة أعمال المصرف والقرارات والتعليمات بما ينسجم مع الشرع وكذلك تقوم بعمل الرقابة والتدقيق على الأعمال وتقديم التقرير للهيئة العامة (قانون المصارف، 2010)، كما تتواجد في كل مصرف إسلامي (المصيليت و المطارنة، 2018).

2-هيئة التدقيق الشرعي: تختص بالجانب العملي، بالتأكد من أن المصرف وإدارته قاما بالالتزام الكامل بالشريعة وبتعليمات وإرشاد هيئة الفتوى وما صدر منها من فتاوى، وتضم بداخلها مجموعة مراقبين لذلك يمكن تسميتها بالرقابة الداخلية، وتكون في كل مصرف إسلامي (خليل، 2011).

3-الهيئة العليا للرقابة الشرعية: هيئة مستقلة تقوم بإنشائها سلطة النقد وهي هيئة عليا للرقابة الشرعية على أي مصرف أو مؤسسة تختص بالتمويل الإسلامي، كما تتشكل من 5 أعضاء على الأقل ولا تزيد عن 9 أشخاص من علماء الشرع وذوي الخبرة بالصيرفة والاقتصاد الإسلامي (قانون المصارف،2010) (سلطة النقد، 2019) ، كما تكون مهتمة بعملية التنسيق لأي قرار وفتوى تصدر عن المصارف، بحيث تكون كل القرارات من كل المصارف في الدولة

الواحدة قريبة، ولا يوجد اختلاف كبير فيما بينها (السيابية و المجاهد،2022)، وتكون ملزمة أيضًا بالتشاور فيما يخص أي منازعة تحصل بين المصارف لأي مسألة شرعية (المصيليت و المطارنة،2018)، كما تعد هذه الهيئة وسيلة ومرجع لأجهزة الرقابة للمصارف في المنطقة، وبهذا تكون على مستوى كل المصارف للدولة (خليل، 2011).

2-1-2 الحوكمة وحوكمة الرقابة الشرعية

تم تطوير وانتشار مصطلح الحوكمة "Governance" بشكل كبير للمساهمة في الحد من المشاكل التي ظهرت في السنوات الأخيرة للمؤسسات والمصارف عند اتخاذها أي قرار مالي والعمل على ضبط هذه المشاكل، فعملت مجموعة من مؤسسات دولية ولجان بازل للرقابة المصرفية بوضع معايير ومبادئ للحوكمة لإدارة المؤسسات والمصارف وتفادي أي أزمة قد تحصل معها (سديرة و عياش،2022).

لذلك كان من الضروري تأسيس نظام داعم وسليم، يعمل بدوره على تحقيق النجاح، وتعزيز ثقة الأفراد بالمصرف الاسلامي، فكان العمل على تطبيق نظام الحوكمة لدى المصارف الإسلامية حاجة ضرورية لديها؛ لأنها تعتمد في أدائها على النظام المالي والصيرفي، وتساهم في نجاح ودعم نشاط المصرف خلافًا للمصارف التقليدية (طحلاوي، 2018)، كما وتدعم الحوكمة المصرف في وضع أفضل الوسائل والطرق للرقابة التي تؤدي بدورها إلى التحسين من إدارته، كما تساهم في ضمان مصلحة الأطراف الذين تربطهم علاقة بالمصرف، وتنشيط فاعلية مجلس الإدارة، ومنع أي تصرف غير لائق وغير سليم للمدراء التنفيذيين؛ ليتسنى النهوض بأخلاق العمل من صدق وأمانة، كما وتحقق مصالح المساهمين والعملاء ضمن الخطط والقوانين (علال و نعيمة، 2010).

يشار إلى أن بعض المعاملات الشرعية في هذه المصارف قد جاءت مخالفة للحكم الشرعي وتوجد فيها شبهات شرعية، فأصبح لزامًا وجود نظام شرعي ضابط للمعاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك أطلق على هذا النظام مصطلح حوكمة الرقابة الشرعية (الناهض ع.، 2019).

1-2-1-2 مفهوم الحوكمة

- الحوكمة في اللغة: "إحكام السيطرة على الأمر، مع إتقانه، ومنع وقوعه بأي مفسدة" (الناهض ع.، 2019، صفحة 21).
- الحوكمة في الاصطلاح: قيام السلطة بأفضل الأساليب لإدارة أي مورد خاص بها؛ فيؤدي ذلك إلى تنفيذ المصالح للأطراف جميعها (الكيلاني، أبو العز، و أحمد، 2017).

إن الحوكمة أصبحت سائدة وتستعمل كمصطلح في الأسواق المالية لحاجة الأفراد لها، إلا أن الباحثين اختلفوا على تعريف محدد لها، لذلك تعددت مفاهيم الحوكمة لجميع المجالات والفنون وفقًا لضوابطها (Hamza, 2013)، فيمكن تعريف الحوكمة بشكل عام بأنها: مجموعة من الأساليب والضوابط التي تقيس الروابط وتعمل على تأمين حماية للمصالح لجميع الأطراف، وذلك بما يتناسب للتطبيق من المقاصد المقررة للمصرف ضمن أحكام الشريعة الإسلامية (عيسى،2019).

وبحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) فقد عرفت الحوكمة على أنها:

العلاقة التي توثق وتجمع كل من له صلة سواء بمجلس الإدارة أو المسؤول عن إدارة الشركة (العمري و العبادي،2017)، أو من يحمل أسهما فيها، وكل من له مصلحة مشتركة معها، وتقوم بتقديم هيكل ليتسنى وضع هدف الشركة، ورصد أدائها؛ لقياس القدرة على إحراز هذا الهدف (بوحسون و فاطمة الزهراء،2022).

وتعرف الحوكمة في المصارف الإسلامية: بأنها قيام المصرف من خلال نظام يديره ويهدف إلى تحقيق المصلحة المشتركة لكافة الأطراف وحماية حقوقهم وتوفير الشفافية في توضيح القوائم المالية، مع الالتزام الكامل بحكم الشرع، وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي (سديرة و عياش،2022).

2-2-1-2 أهداف الحوكمة

إن اتباع الأسلوب المميز للحوكمة يساهم بدوره في جلب المستثمرين لدى المصرف، وإلى تدعيم القدرة على التنافس والازدهار بالاقتصاد؛ وهو بذلك يشكل لأصحاب المصالح هدفًا جللاً (Ahmed & Khatun, 2013)، ومن هنا سنوضح أهم أهداف الحوكمة، وهي:

1- تلعب الحوكمة دور مهم في إنجازها لمعاملات المصرف وذلك ضمن نطاق من الشفافية؛ مما يؤدي الى تجنب الوقوع في أضرار أو حصول فساد للمصرف (بورمة، 2017، صفحة 35) .

2- تساهم الحوكمة في قيامها بالحفاظ على أي معلومة سديدة تفيد أي طرف بالمصلحة، وتحليها بنزاهتها وثقتها تجاه وظائف المصرف (المصيليت و المطارنة، 2018، صفحة 13).

3- تحقق الحوكمة أرباح للمصرف؛ مما يؤدي إلى التطور المستمر لأعمالها ومجالاتها (الشحري، 2018، صفحة 16).

4- تسعى الحوكمة إلى المساعدة على التحفيز والتحسين من أداء المصرف (بورمة، 2017) .

5- كما تقوم بعملية من الإبلاغ لأي تصرف أو سلوك يخص الأموال أو الأخلاقيات للمصرف (المصيليت و المطارنة،2018).

6- تسعى الحوكمة إلى أن تهتم إدارة المصرف بالمحافظة على المساواة وعدم التمييز بين العملاء (المصيليت و المطارنة،2018).

7- كما لها دور فعال في مساءلة من يقوم بأي مخالفة سواء الإدارة أو غيرها، وتوجب عليهم العقاب، وتعمل على تدارك ما تم مخالفته بإجراءات محددة تتبعها (Hamza, 2013).

2-2-1-2 محددات الحوكمة في المصارف الإسلامية

إن قطاع المصارف الإسلامية بشكل خاص ليس كأي قطاع آخر؛ وذلك لأنه يتصف بالعلاقات والعناصر التي تميزه عن غيره من المصارف التي بحاجة إلى حوكمة لإدارتها، كعمليات الصيرفة المعقدة التي تعاني من حاجة ملحة لوجود حوكمة، و العمل على تطبيقها (علال و نعيمة،2010)، لذلك حتى نتمكن من تطبيق الحوكمة بشكل سليم، لا بد لنا من مراعاة محدداتها الداخلية والخارجية، وسنقوم بتوضيحها بالتالي:

- المحددات الداخلية: هي وسيلة مهمة تقوم بجمع ما تم أخذه بعين الاعتبار من قرارات وسبل لتوزيع السلطات، وذلك بين كل من المدراء، ومجلس الإدارة، والجمعية العامة، ضمن قواعد معينة للإسهام في حل أي نزاع وفتح الطريق أمام مصالح هذه الأطراف (سديرة و عياش،2022)، كما ويعتبر أهم محدد داخلي فيها هو الرقابة الشرعية بالالتزام بما يصدر عنها، والعمل على تطبيقه، وهذا بدوره يعمل على النهوض بالحوكمة الشرعية (علال و نعيمة،2010).
- المحددات الخارجية: وهي ما يقع تطبيقه على كافة المصارف والمؤسسات من قوانين تهدف إلى تنظيم أعمال السوق، إضافة إلى التنظيم الجيد الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق كفاءة في المنتج، وتوفير تمويل ملائم للمشاريع، وتحقيق كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية، وتفعيل دورها في المصارف الإسلامية (سديرة و عياش،2022)

2-2-1-4 ركائز الحوكمة:

تتميز الحوكمة بارتكازها على الركائز التالية:

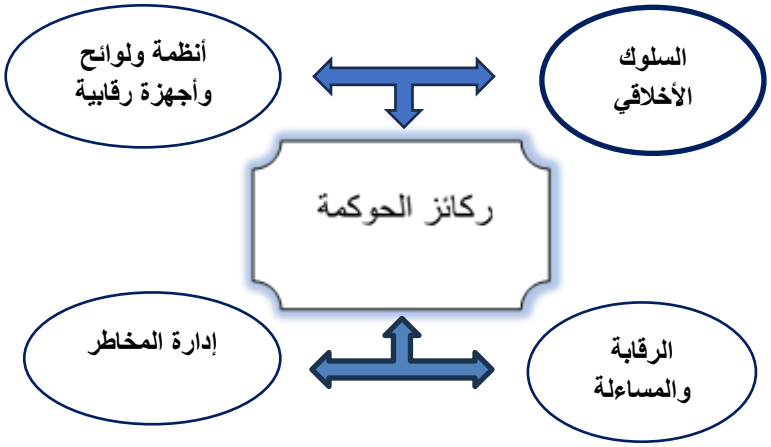

الشكل (2-2) ركائز الحوكمة

1. السلوك الأخلاقي: يلزم أن يقوم أي مصرف على أساس التصرف الأخلاقي لأعماله جميعا، ويكون ذلك بواسطة أحكام وأنظمة تنص على ذلك، كما أن اعتماده على الشرع في كل أموره يسهم في اكتسابه الثبات والقوة في إصدار أي قرار اخلاقي (بورمة،2017).

ويمكن أن نقسم السلوك الأخلاقي للمصرف إلى الأقسام الآتية (شقرون و نسيمة،2022):

- القسم الأول: قسم يختص بالتعرف على الأسس والقيم التي ترتبط بالخلق في تعاملها مع أي معاملة أو خدمة، وتظهر دور عامل الشفافية في تقديمها وتحقيق مصالح الأفراد.
- القسم الثاني: قسم يهتم بالمعيار الأخلاقي، وذلك من خلال اعتماد موظفين المصرف في تعاملاتهم على الأخلاق والشرع مع من له علاقة بالمصرف.
- القسم الثالث: ويهتم في علاقة المصرف مع بيئته القريبة، وشموليتها على قوانين تفيدهم وسعيهم في تنفيذها.

2. الرقابة والمساءلة: وتتكون من ثلاث أطراف وهي:

- الطرف الأول: طرف رقابي عام، يهتم بدراسة المصرف بشكل عام دون الإشارة إلى كل حذافيره، مع التزامه بتحقيق نوع من الإفصاح عند إجراء القوانين والمبادئ المنشورة (بورمة،2017).

- الطرف الثاني: طرف رقابي مباشر، وهو يهتم بما يرد من تفاصيل عن المصرف، ويهتم بكل نواحيه للسعي إلى إنجاز التطور والنجاح المتواصل، ويهتم كذلك بما يصدر من دراسات دورية عن المصرف، مثل لجان المراجعة داخلية (شقرون و نسيمة،2022).

- الطرف الثالث: طرف خارجي يهتم في أي عمل يخص المصرف، من خلال مراقبته ومساءلته، والاهتمام بما يظهر من نتائج عنه، ومثال ذلك: المورد، والمودع والعميل (شقرون و نسيمة،2022).

3. إدارة المخاطر: تعد أهم ركيزة من ركائز الحوكمة؛ نظرًا للدور الذي تقوم به من إظهار أي أخطار تحف المصرف ومحاولة التقليل منها واجتنابها، كما أنه يوجد نظام متعارف عليه ومهمته تكمن بالسيطرة على الخطر، مثاله: جمع أي معلومة تؤثر سلبا على المصرف، والاطلاع على كل ما يهدد المصرف ويشكل حاجزا أمام نجاحه، وتوسعه، وقيامه بأي عمل يرفع أرباح المصرف (بورمة،2017)، (شقرون و نسيمة،2022).

4. الأنظمة واللوائح وأجهزة الرقابة: هي تواجد أنظمة مهمتها إلزام المصرف على العمل بها، ومراقبته لكل عملية أو فعالية يساهم بها؛ نظرًا لأن هذه القوانين تتبع لجهات عليا (بورمة،2017).

2-1-2-5 مفهوم حوكمة الرقابة الشرعية

إن وجود نظام مصرفي يقوم على أساس حوكمة الرقابة الشرعية يعد بدوره عملية تهدف للاستقرار الاقتصادي؛ لمساهمتها في تحقيق رقابة وإشراف بهيئة منتظمة، وتحسينها المتواصل لإدارة المخاطر (بوحسون و فاطمة الزهراء، 2022، صفحة 86)، كما أنها تعد عملية تكافح الفساد وتحسن التنمية؛ لمراقبتها وتصفيتها لأي مخالفة تقع داخل المصرف لا تناسب الشرع (المصيليت و المطارنة،2018)، كما يساهم تواجد حوكمة للرقابة الشرعية إلى إتاحة أي معلومة بشفافية، وقيام المصرف بكافة فعالياته مع تحقيق العدالة والنزاهة (الأسرج،2014)، فيمكن تعريف **حوكمة الرقابة الشرعية أنها**: ما توفره من عمليات تصب في صالح المودع والمستثمر، دون مخالفة للحكم الشرعي، والتحقق من أن المصارف قامت في إصدار قراراتها وعملياتها وفق تتبعها أحكام الشريعة (الهزيم،2020).

ويمكن تعريف **حوكمة الرقابة الشرعية** أيضًا: بأنها النظام الذي من خلاله يتم تحديد علاقة المصرف الإسلامي كالإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة، بعلاقة الهيئة الشرعية من حيث مدى الالتزام لدى المصرف بتطبيقه للفتوى الصادرة عن الهيئة، إلى جانب الإشراف المهني والشرعي للمصرف بشكل هادف واستقلالي (الجمهور،2021).

وترى الباحثة أن حوكمة الرقابة الشرعية تساهم في تحقيق الرضا والطمأنينة لأصحاب المصلحة؛ لأن المودع يقوم بإيداع ماله دون الالتفات إلى ما يجري من تدقيق ومراقبة، وهل إذا كانت أي عملية يعتمدها تناسب الشريعة أم لا، لذلك فإن وجود حوكمة شرعية قوية وهيئة شرعية تتكبد جميع أنواع المسؤولية والمسألة في المصرف وأعماله، يعزز بدوره الرضا للفرد، ويعود بالإقبال لدى الأشخاص على المصرف، ويحقق لهم الأمان.

2-1-2-6 أدوات وآليات حوكمة الرقابة الشرعية

سوف نعرض أهم أدوات حوكمة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية والتابعة للحكم الشرعي، وهي كالتالي:

1- الرقابة الذاتية: تعتبر أهم أداة يستند عليها الدين الإسلامي؛ لأنها تكون على أساس رجوع الشخص إلى وجدانه وشعوره، وعلمه أن الله رقيب عليه في كل وقت، وأنه سيحاسب في حال التوجه إلى طرق لا ترضي الله سبحانه حتى في الخفاء (الناهض ع.، 2019).

2- رقابة شرعية داخلية: جهة محددة تعمل على التدقيق، والضبط العام، والفحص للمهام بما يتناسب مع الشرع وأحكامه، والتأكد من أن من يتولى مهام الرقابة الداخلية يسعى لإتمام واجباته بناء على الخبرة والعلم (الناهض ع.، 2019)، (معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. معيار الحوكمة رقم 3) .

3- رقابة شرعية خارجية: وهي قيام جهة بعملية مراجعة مستقلة خارج محيط المصرف، وطرح أفكارها ورأيها دون التحيز إلى جهة معينة (شريف،2005).

2-1-2-7 معايير الحوكمة الشرعية:

يوجد معايير للحوكمة والأخلاقيات التابعة ل (AAOIFI)، وتعد ذات دور مهم في تحقيقها ضابطًا شرعيًا للمصرف الإسلامي، والتزامها التام بأحكام الشرع، كما تهتم بالشفافية فيما يصدر عنها من تقارير (Ahmed & Khatun, 2013)، ومن أهم ما صدر عن الحوكمة من معايير هي المعايير التالية (الأقرع، 2019):

1. المعيار الأول: تعيين هيئة رقابة شرعية وفي تكوينها.
2. المعيار الثاني: الرقابة الشرعية.
3. المعيار الثالث: الرقابة الشرعية الداخلية.
4. المعيار الرابع: لجنة المراجعة والحوكمة في المصارف الإسلامية.
5. المعيار الخامس: استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.
6. المعيار السادس: بيان مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية.
7. المعيار السابع: المسؤولية الاجتماعية (السلوك والإفصاح).

إلا أن بعضها لا علاقة له بموضوع بحثنا "حوكمة الرقابة الشرعية" كلجنة المراجعة والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية..، لكن جاءت معايير تعد بؤرة دراستنا، أي شاملة وتناسب موضوع البحث وهي: تعيين هيئة رقابة شرعية، والرقابة الشرعية وإجراءاتها، ومبادئ الحوكمة الشرعية وسنقوم بتوضيحها في المطلب القادم.

2-1-3 مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية

إن لمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية إسهامًا فعالاً في قيامها بالضمان والتقبل لعمل المصرف الإسلامي، إذ يكون دورها في تنظيم علاقة الأطراف مع الإدارة ومجالسها (Hamza, 2013)، (المصيليت و المطارنة،2018)، ومن أهم عناصر متطلبات ومبادئ حوكمة الرقابة الشرعية والتي جاءت متفقة مع دراسات عدة، هي:

الشكل (2-3) من إعداد الباحثة

1- الإشراف والمساءلة والمسؤولية: لقد بينت الشريعة وجود الوسائل لحل أي مشكلة تواجه المصرف، بمعرفة المبادئ التي تساهم في نجاح علاقة المصرف مع كافة أطرافه، ومنها الإشراف على ما يواجه الصيرفة من مهام (المصيليت و المطارنة، 2018، صفحة 28)، وما يوجد من مسائل بحاجة إلى حسم، كما تطبق المساءلة وهي المتابعة والمحاسبة لعموم من لديه التزام لدى المصرف، ويبرز دور للمسؤولية بمكانتها الكبيرة في قيامها على تحقيق الكفاءة في تنفيذ معاملاتها وأعمالها ضمن أحكام الشرع، وبما يناسب أي نشاط يخص الاقتصاد (عمارة و عطية، 2015، صفحة 109)، فيتوجب على كل فرد تابع لهيئة الرقابة الشرعية أن يمتلك المسؤولية الكاملة تجاه أي رأي، أو قرار يصدر عن أعضاء الهيئة (الأسرج،2014).

2- الاستقلالية: وهي التحرر من الأثر غير الاحترافي عند أداء توظيف لهيئات الرقابة الشرعية، واعتبار المصالح، مع التزامهما التام بالمصداقية (المصيليت و المطارنة، 2018، صفحة 30) .

3- الكفاءة والملاءمة: وتتعلق بالخبرات والكفاءات والمؤهلات، وفي تملك القدرة على التتابع في المراقبة؛ ليتيسر معرفة مدى الكفاءة والملاءمة لتطبيق الإجراءات والسياسات لرقابة

الجودة التي تجب لإنجاز أي عمل بدقة وعناية من قبل أعضاء الهيئة (الرشيدي، 2020، صفحة 553) .

4- السرية: وهي تعني أن ما يحصل الموظفين عليه، كالمعلومات والتقارير خلال عملهم يجب مراعاة خصوصيتها، وعدم كشفها إلا بتصريح من أصحاب الصلة، ويلزم على الهيئة الرقابية أن تحترم ذلك (المصيليت و المطارنة، 2018، صفحة 32).

5- التناسق: وهي الائتلاف والانسجام في إعطاء الفتاوى والآراء، والمقترحات للبنك، والتي يقوم بتقديمها أعضاء الهيئات الشرعية عند مزاولة أعمالهم (الرشيدي، 2020، صفحة 553).

2-2 المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف المحرك الأساسي للاقتصاد؛ لدورها في حفظ النقود، والعمل على تيسير تداولها، ونموها، ونظرًا لدورها الكبير؛ أدى ذلك إلى التركيز على وجود مصارف إسلامية غير ملتزمة لأحكام الإسلام، والتي أصبحت محط أنظار في السوق المالي و من أهم ركائزه (نادر، 2008)، إلا أن أصل وجود فكرة مصارف إسلامية تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها يعود إلى الثلاثينيات من القرن الماضي، كما أن بعض الدول بدأت تقوم بتطبيق الفكرة بعد فترة سواء بفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية يقوم على التعاملات الإسلامية، أو القيام بإنشاء مصارف إسلامية تضم تطبيق لأحكام الشرع، ثم انتشرت المصارف الإسلامية بشكل أكبر في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، حتى تحولت العديد من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية بحت (الحلاق،2011)، كما أن للمصرف الإسلامي العديد من المهام التي يقوم فيها كجذب المدخرات للمؤسسات والأفراد، كما يقوم بتعيين هذه المدخرات وتوظيفيها ضمن ميادين ومجالات متنوعة، وبما يناسب الشرع، مع توفير الإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ للسعي لتحقيق مبدأ الخلق الذي أبدته الشريعة عند قيامه في عمله المالي والتجاري (ماجن،2021).

2-2-1 مفهوم المصارف الإسلامية

مفهوم المصرف لغة: مشتق من الصرف، وهو مبادلة عملة بعملة، أو هو بيع النقد بنقد (ملحم، 2013).

والمصرف اصطلاحًا: قيام أفراد بعمل تجاري يكون مقتضاه صرف العملات والاستثمار في المال، وتيسير أي مبادلة تجارية (ملحم،2013).

وعند النظر إلى اسم مصرف إسلامي فهذا يحمله على عاتقه مسؤولية كبيرة؛ نظرًا لعظمة الدين الإسلامي، فيجب أن يتحلى المصرف بما يتضمنه اسمه من أخلاقيات وسلوكيات، وحتى يتبين أن المصارف الإسلامية بهويتها وصورتها وشخصيتها، تختلف اختلافًا كليًا عن المصارف التقليدية، بالتزامها بالحل والحرمة في كل معاملاتها (البحباح، غزالي، و فوزية، 2021).

و**تعرف المصارف الإسلامية**: بأنها ما تقوم به المؤسسات بالالتزام التام بكافة الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها وتطوريها، والقيام بأعمالها ومعاملاتها من حيث إداراتها بشكل سليم، تحقيقًا للهدف المنشود للمجتمعات الإسلامية في الداخل والخارج (عليات،2006).

ويمكن تعريف المصرف الإسلامي أيضًا حسب دراسة (البحباح، غزالي، و فوزية، 2021) بأنه: مؤسسة مصرفية تقوم بتجميع الأموال والقيام بتوظيفها، بما يناسب إطار الشريعة الإسلامية، ويحقق تكافلاً إسلاميًا وعدالة في التوزيع للمجتمع، ويساهم في اتباع المسار الإسلامي للمال.

2-2-2 نشأة المصارف الإسلامية

ظهرت فكرة المصارف الإسلامية في القرن العشرين، فكانت مصر أول دولة تقوم بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي، وهو أول مصرف إسلامي لا يستخدم الربا في معاملاته، وكان ذلك في عام 1975 م، ثم تبعه تأسيس مصرف في جدة ومصرف في الإمارات، وقد تأسس كلا

المصرفين في عام 1975م، حتى تزايدت هذه المصارف وأصبحت تنمو وتتطور في مختلف أنحاء العالم وتمارس أعمالها وفق أحكام الشريعة (ملحم،2013).

أما بالنسبة لفلسطين فقد نشأت المصارف الإسلامية وبدأت أعمالها بعد أن تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية وذلك في عام 1995م، فقامت سلطة النقد بتوفير الدعم اللازم والعناية بالمصرف؛ لأن المصارف الإسلامية تعد جهة مهمة في مساهمتها في تحقيق التنمية، والتطور الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني، كما عملت المصارف على تقديم العديد من الخدمات مثل التي تقوم بها المصارف التقليدية (غانم،2005)، و قد تأسس أول مصرف إسلامي فلسطيني وهو البنك الإسلامي العربي عام 1995م، ثم في عام 1997م تم تأسيس البنك الإسلامي الفلسطيني، وتأسس بنك الأقصى الإسلامي التابع لبنك القاهرة عمان في عام 1998، وتأسس مصرف الصفا كذلك في عام 2016م ، كما وتشير الدراسات إلى أن نمو هذه المصارف في السنوات الأخيرة كان مضاعفًا بالنسبة للمصارف التقليدية، ويشير بعض الخبراء والمختصين في مجال الصيرفة أن كون وجود مصرف يحقق العدل في تمويلاته فإن ذلك يرشحه إلى الحصول على الحصة الأكبر في السنوات القادمة (رجوب،2017).

3-2-2 خصائص المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية كمثيل لمؤسسة مالية تمارس الاستثمار والصيرفة، باتباع حكم الإسلام، وضمن الضوابط الشريعة، فالمصارف الإسلامية لها أسلوب ومنهج في تسهيل تعبئة الموارد من الفائض، ووضعها وتوجيهها في المكان الصحيح (غفافلية، زيد الخير، و ميلود، 2014)، ومن خلال تتبعنا ونظرنا إلى مفهوم المصرف الإسلامي، فقد تبين أنه يختلف ويتميز عن المصرف التقليدي بخصائص عدة، وهي:

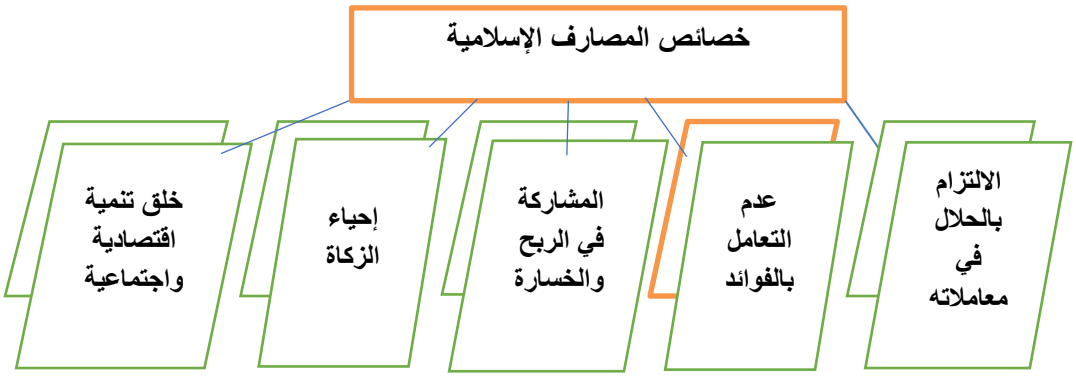

الشكل (2-4) من إعداد الباحثة

1. الالتزام بالحلال في معاملاته: هو قيام المصرف الإسلامي باتباع أحكام الشرع في معاملاته وأعماله، وفيما ينتجه ويستثمره بتطبيقه الكامل لمبادئ وأحكام الإسلام وبما أحل الله سبحانه وتعالى (بوهرين و زعبيط،2014).

2. عدم التعامل بالفوائد: هي صفة تتميز بها المصارف، بابتعاد المصرف عن التعامل بالفائدة أو التحايل في كل معاملاته وتعاملاته، فالإسلام حرم الربا سواء بالأخذ أو العطاء، فالالتزام بحكم الشريعة يتضمن الالتزام بالنواهي التي وردت فيها، لما جاء من تحذير ووعيد من الله لمن يتعامل به بالعقاب الشديد *(البحباح، غزالي، و فوزية، 2021)*.

3. مشاركته في الربح والخسارة: أي توظيف المال واستثماره من خلال المصرف، باعتماده التام على التوزيع الجيد للأرباح والخسائر، فيقوم المصرف باعتماده على أسلوب المشاركة، بحيث توزع على المصرف وعلى صاحب رأس مال الطرف الآخر، وعدم تكبد أي خسائر على طرف واحد فقط (منتدى التمويل الإسلامي،2007).

4. نظام الزكاة: مساهمة المصرف بإحياء الزكاة من خلال تخصيصه صندوق توضع فيه أموال للزكاة، ويتم صرفها في مصارفها (بوهرين و زعبيط،2014).

5. تنمية اقتصادية واجتماعية: هي ضمان أن يحقق المصرف المنفعة، والرفع لمستويات المعيشة لدى الأفراد، وتعزيز لفكرة الوعي الادخاري لديهم، بمساهمته في استثمار الأعمال والأنشطة (منتدى التمويل الإسلامي،2007)، وبذلك يتميز المصرف الإسلامي في معالجته أي نشاط اجتماعي؛ مما يظهر عليه طابع التماسك والتكافل بين أفراد المجتمع، كما يساهم في تقديم القرض الحسن سواء لأصحاب الحاجات الملحة أو العملاء الذين تعسروا عن السداد لديونهم (غفافلية، زيد الخير، و ميلود، 2014).

4-2-2 مقومات نجاح المصارف الإسلامية

في سبيل تحقيق رسالة المصارف الإسلامية يوجد هناك مقومات تساهم في نجاحها، وأهم هذه المقومات هي:

1. أن يلتزم المصرف الإسلامي في أنظمته كلها بأحكام الشريعة الإسلامية، سواء بطريقة تعامله مع العملاء والعاملين، وطريقة تقديم الخدمات المصرفية لهم، أو في نظامه تجاه تنفيذ المهام الموكلة على المصرف، وفي اختياره للموظفين المناسبين (أحمد،2009).
2. أن يتسم المسؤولين بتحريهم الأمانة والإخلاص، وتحكيمهم لضمائرهم في كل ما يقومون به، ومراعاة المسؤولية التي تقع على عاتقهم، ومعرفة أن الرقابة من الله سبحانه في السر والعلن (محمد و اخرون،2012).
3. الوعي تجاه دور المصرف الإسلامي في توفيره التنمية والازدهار للمجتمع (أحمد، 2009).
4. محاولة وصول كل فرد للخدمات المصرفية الإسلامية، من خلال السعي لانتشار فروع المصارف الإسلامية، بأفضل الطرق وأسرعها، وفي مختلف الأماكن (محمد و آخرون، 2012).

5-2-2 الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

إن طبيعة ما تقوم به المصارف الإسلامية من أعمال وفلسفة تسيطر على أي نشاط تقوم به، مما يؤدي إلى وجود اختلاف بين طريقة عمل هذه المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ، لذلك عندما نتحدث عن الحوكمة في قطاع مصرفي إسلامي يجب أن نكون على دراية في أنه ذات طبيعة مختلفة عن غيره (Hamza, 2013)، لذلك سنقوم بتوضيح الفروقات من عدة جوانب بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية بالجدول الآتي:

الجدول (2-1) الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

المصارف الإسلامية – المصارف التقليدية	الحوكمة الشرعية	الحوكمة التقليدية
على ماذا تعتمد؟	تعتمد على أحكام الشرع	تعتمد على العقلية البشرية
ما نطاق عملها؟	جميع المؤسسات المالية التي تلتزم بالشريعة الإسلامية وأحكامها	المؤسسات المالية جميعها
ما الغرض؟	العمل على الحفاظ على الدين والمال	العمل على حفظ المال
ما المفاسد التي تواجهها؟	المعاملات من ناحية فسادها شرعًا	الإدارة والمال من ناحية فسادها
هل نستطيع رؤية هذه المفاسد؟	نعم، يمكننا ملاحظتها	لا يمكن ملاحظتها
ما الإشكالية التي تريد حلها؟	المعاملات الشرعية المحرمة	الوكالة
ما المصلحة التي تعتني بها؟	كافة أصحاب المصالح	الملاك من يحمل الأسهم

2-3 نحو إطار عمل حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في فلسطين

2-3-1 سياسة الرقابة الشرعية والحوكمة

ما تقوم به سلطة النقد بوجوب تعيين هيئة عليا تتبع لها متخصصة في جانب الرقابة الشرعية ، وتقوم بأي قرار يخص مصلحة المصرف، وتحقق توافقًا مع ما يصدر من معايير عن أيوفي، ويعتبر من ضمن سياسة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من 7 من الأعضاء ذوي خبرة، وعلم في قطاع الصيرفة والفقه، وأهم مهام الهيئة أنها (سلطة النقد، الهيئة العليا للرقابة الشرعية، 2017):

1- تعتبر كمستشار شرعي، ذلك لمساهمتها في تقديم الإفادة لسلطة النقد في المهام كلها، والتي تقع تحت عاتقها، وتساهم في تنظيمها ورقابتها للمعاملات الإسلامية.
2- إن هناك نطاق محدد يضم كل عمل يتبع للهيئة الشرعية، ويرجع للمصرف الإسلامي.
3- إن من مهام الهيئة الشريعة الحاكمة قيامها على إبراز أفكارها ونشرها، في كافة أعمالها، كما وتزيد من وعي وثقافة الأفراد العاملين في الصيرفة الإسلامية.
4- إصدار ما يلزم لجميع الأطراف من فتاوى تتوافق مع أعمال المؤسسة الإسلامية.

وتسعى الحوكمة في دورها الإشرافي الفعال في الإدارة للمخاطر، كما تعمل على ضبط المخاطر والتخفيض منها قدر الإمكان، وتعهد المودع حقه، وتوفير نوع من الشفافية (سلطة النقد، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، 2017).

وسنقوم بعرض نموذج عن المصارف الإسلامية في فلسطين وماهية توظيف الرقابة والحوكمة فيها.

2-3-1-1 دراسة حالة البنك الإسلامي العربي

أولا: طبيعة عمل الرقابة الشرعية وهيئات الفتوى (العربي، هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة، 2020):

1- تقوم هيئات الفتوى بالاجتماع بطلب من الإدارة أو من رئيس الهيئة ومن أغلبية الأعضاء عند الضرورة.

2- يجدر بهيئة الفتوى أن تقوم بعملية استطلاع كاملة على جميع المهام، وسجلاتها ومعاملاتها، كما يحق لها أن ترجع إلى أي موظف وأي مستشار دون أي قيد.

3- رئيس هيئة الفتوى يملك حقه في إصدار قرار لاجتماع استثنائي كلما تطلب ذلك.

ثانيا: المسؤوليات والمهام لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية (العربي، هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة، 2020):

1- تعمل على تقديم إرشادات وتوجيهات، والقيام بكافة التدريبات ضمن الحكم الشرعي لكل موظفي البنك.

2- السعي المتواصل للقيام بالرقابة، من أجل التأكد من أن الأعمال والواجبات أنجزت تحت مسمى الشريعة.

3- ما يصدر من ملاحظة أو تقرير عن المراقب الشرعي؛ يؤدي بدوره إلى قيام الإدارة التنفيذية بدراسة دورية.

4-إن الرقابة الداخلية لها دور في سير معاملاتها وفق أحكام الشرع.

ثالثًا: دليل الحوكمة (العربي، دليل الحوكمة،2022):

1- مجلس الإدارة: يساهم بدور فعال في تحمل أي مسؤولية، ويسعى وراء وضع أهدافه والسياسات والقيم المماثلة له، مع إشرافه عليها من أجل تطبيقها بشكل سليم، وتحقيق المبتغى منها، وخلال مساهمته في تطبيقها يقوم بالإشراف أيضًا على الإدارة التنفيذية، ومن مهامه الإخلاص والأمانة في عمله، والسعي وراء مصلحة المصرف.
2- الإدارة التنفيذية: من أهم مميزات هذه الإدارة كفاءتها وشفافيتها ومهنتيها، وقيامها بكل المهمات الموكلة لها والسعي وراء أهداف المصرف، ومن مسؤولياتها: امتلاك الخبرة والتأهيل العلمي المناسبين، وألا يكون هناك رابط قرابة مباشرة مع الأعضاء والمساهمين في المصرف.
3- هيئة الرقابة الشرعية: وهم ثلاثة أعضاء من أصحاب الدراسات العليا وذوي تجربة بالمؤسسة الإسلامية.

2-3-1-2 دراسة حالة البنك الإسلامي الفلسطيني

أولًا: طبيعة عمل الرقابة الشرعية وهيئات الفتوى (الفلسطيني،2022)**:**

1- تعمل هيئات الفتوى بعقد اجتماع كل شهر وبشكل دوري.
2- من الممكن أن تطلب اجتماع فوري عند الحاجة إلى ذلك، ويكون بطلب من مجلس الإدارة أو الهيئة.
3- ما يصدر من الإدارة التنفيذية من استفسار، يتم الرد عليه مباشرة.

ثانيًا: المسؤوليات والمهام لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية (الفلسطيني،2022):

1. السعي نحو تدقيق مباشر، مع ترحيل ما يصدر من التدقيق خلال تقرير إلى الهيئة.
2. العمل على التتبع والمساهمة في أي اجتماع يعود للرقابة الشرعية.

ثالثًا: دليل الحوكمة (الفلسطيني،2022):

1- مجلس الإدارة: يهدف إلى إكمال مصالح البنك باتباعه الحكم الشرعي في تطبيقه للمعاملات، ويتألف من 11 عضوا.

2- الإدارة التنفيذية: عبارة عن مدير عام، ونائبه، ومجموعة من الموظفين، ويتسم الطاقم بأكمله في التزامهم بالشفافية والنزاهة.

3-هيئة الرقابة الشرعية: تتألف من علماء الشريعة ذوي الخبرات والمعرفة بالفقه والعلوم الشرعية والصيرفة التي تتفق مع قواعد الشرع.

2-3-1-3 دراسة حالة مصرف الصفا:

أولا: طبيعة عمل الرقابة الشرعية وهيئات الفتوى (الصفا،2022):

1- تعمل على إصدار قرارات شرعية وتطبيقها من خلال جهة رقابية داخلية.
2- القيام بأي فعل ضمن صلاحية وأنظمة وتعليمات تم فرضها.

ثانيا: مسؤوليات ومهام الرقابة الشرعية والفتوى (الصفا،2022):

1- ما تساهم به من معاملات وأنشطة فيتم توظيف حكم الشرع بها.
2- ما يطلب من واجبات فتقوم بها الإدارة التنفيذية مع اعتبار تطبيقها الجانب الشرعي.

ثالثا: دليل الحوكمة (الصفا،2022)

1 –مجلس الإدارة: المراقبة والإشراف على الفعاليات والمعاملات ضمن الشريعة الإسلامية.

2-الإدارة التنفيذية: العمل على توفير ما يتطلب منها من مهام، مع اتصافها بالنزاهة والشفافية.

3-هيئة الرقابة: عبارة عن مختصين وفقهاء شرعيًا وعلميًا.

2-3-2 تحديات ومعوقات حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية

إن بعض العثرات والتحديات يمكن أن تقف عائقًا أمام تطور وازدهار الحوكمة الشرعية، ومن أهم التحديات التي تواجهها:

1- تتفاوت الفتاوى والتشريعات التي تصدر من الهيئة الرقابية في المصرف؛ أي من الممكن اختلاف بعض الفتاوى التي تخص الأحكام الشرعية للمصارف الإسلامية بين المنع والجواز، فيؤدي ذلك إلى زعزعة ثقة المصرف بالمعاملات الصادرة عن الهيئة (بورمة، 2017)، مما يؤدي إلى توجه المصرف إلى هيئة رقابة تسهل وتيسر من معاملاتها، لذلك يجب العمل على الانسجام من المرجع الشرعي للمساعدة في خلق جو ملائم للتنافس بين المصارف (سديرة و عياش،2022).
2- لا يوجد إدراك كافي عن دور وأهمية المصرف، وقدرته الفعالة في الحصول على عوائد، كبديل عن المصرف التقليدي (بورمة،2017).
3- وجود حيرة وجهل كبير لدى الأفراد بطرق الاستثمار، والتمويل التي يسعى المصرف للقيام بها.

4- إن ما يفرض من الدولة من لوائح من الممكن عدم مناسبتها لفعالية الصيرفة الإسلامية؛ مما جعل المصرف التقليدي بيئة تناسب نشاطها (سديرة و عياش،2022).

2-4الدراسات السابقة

وهنا نستعرض عدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث منها:

2-4-1 الدراسات باللغة العربية

1. **دراسة (سديرة و عياش،2022)**

وضحت الدراسة ماهية تطبيق مبادئ الحوكمة، والتي صدرت عن دراسة دولية للمؤسسات الإسلامية، واهتمت أيضًا بكيفية إدارة الرقابة بشكل سليم، وما دورها في زيادة الكفاءة بمقابل المصرف التقليدي، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، و من أهم نتائج البحث: أن المصارف الإسلامية في الدول التي قام عليها البحث كالسودان تسعى لتنفيذ الحوكمة ومبادئها الشرعية؛ مما ساهم في تطوير أي فعالية أو خدمة تقوم بإعطائها، كما أن حضور الحوكمة في المصرف وتطبيق معاييرها يساهم في قلة ما يواجهها من أخطار، وأهم ما أوصت به الدراسة أن العقيدة والأخلاق تشكل ضرورة مهمة للحوكمة في الصيرفة الإسلامية.

تم الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على الحوكمة وأهميتها ودورها الفعال في المصارف الإسلامية، ولكن هذه الدراسة اختلفت عن دراستنا في أنها حاولت توضيح دور الحوكمة في كل من المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي وإظهار الفرق بينهما، كما كانت الدراسة عبارة عن تجارب في أكثر من دولة مثل: باكستان، والسودان، وماليزيا، إلا أن دراستنا تركزت على دولة فلسطين.

2. **دراسة (الأقرع،2019)**

أظهر الباحث دور معايير -أيوفي- في تطبيق حوكمة الرقابة الشرعية، وكانت دراسته لمصارف ومؤسسات اليمن الإسلامية، واعتمد الباحث المنهج الاستقرائي، وعبر عن الأداة المستخدمة في الدراسة وهي الاستبانة، ووضح المحاور التي تدرسها الاستبانة من مبادئ الحوكمة، ووظائف الهيئة، وعملها ودورها الفعال، وطرق معالجة التقارير، وتوصل الباحث

بعد اعتماده على التحليل الإحصائي إلى أنه يوجد ندرة في تحقيق محور هيئة حوكمة الرقابة الشرعية، وأهم التوصيات التي ذكرها الباحث: ضرورة اتصاف أعضاء مجلس الدوائر العليا في عملها بالجانب الشرعي، كما في تمتعها بالخبرة والمعرفة والقيم الكافييات.

إلا أن هذه الدراسة أظهرت جانبًا مهمًا، وقامت بدراسته كمحور في الاستبانة وهو مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية، وهذا ما تم الاستفادة منه ودراسته في بحثنا ويكون هذا وجه الشبه بينهما، إلا أن وجه الاختلاف يكون في أن هذه الدراسة قد أجريت في اليمن وعلى عدة مؤسسات إسلامية مختلفة، إلا أن دراستنا أجريت في فلسطين وركزت على المصارف الإسلامية فقط لا غير.

3. دراسة (الناهض و صوالحي،2018)

هدفت الدراسة إلى تدارك الأفكار التي وردت في بعض الدراسات عن نظام الحوكمة في الكويت، و التوهم في بعض الدراسات حول هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف في الكويت، بالإضافة إلى التدوين المهم من بنك الكويت المركزي وتعليماته الصادرة عن الحوكمة الشرعية، وإبانة أثر هذه التعليمات على المصرف الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى أن تعليمات البنك المركزي للحوكمة الشرعية جاءت تزامن أحدث مفاهيم و ممارسات الحوكمة الشرعية، كما أنها اتخذت نظامًا ثنائيًا من الرقابة الشرعية الخارجية والداخلية مع عدم أخذ الرقابة الشرعية المركزية بعين الاعتبار، إلى جانب ذلك فإن نظام الحوكمة الشرعية قد تطور وازدهر خلال السنوات الماضية.

تم الاستفادة من هذه الدراسة في أظهارها الأطراف المسؤولة عن حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف في الكويت، فقمنا بالمثل بدراسة عن أطراف الحوكمة في المصارف الإسلامية الفلسطينية، كما تشابهت مع دراستنا في حديثها عن حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ولكن كانت الدراسة حول البنك المركزي في الكويت وما يصدر منه من تعليمات وما مدى تطبيقها على كافة البنوك الإسلامية، ولكن بحثنا وضح حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية وليس على سلطة النقد.

4. دراسة (المصيليت و المطارنة،2018)

تحدث الباحثون عن حوكمة الرقابة الشرعية في الكويت، وما لها من دور في الحد من إدارة أرباح المصرف، كما كان مجتمع دراسة الباحثين هي مصارف الكويت الإسلامية، وبلغت خمسة مصارف، وتشكلت عينة الدراسة من (100) عضوًا، كما تم استخدام أدوات خاصة ليتم اختبار الفرضيات وقياسها، كما أن الاستبانات التي تم جمعها تكونت من (84) استبانة.

ومن أهم ما توصلت له الدراسة هو وجود دور للمتغير المستقل، وهي مبادئ ومتطلبات الحوكمة الشرعية بأبعادها الخمسة، ومساهمتها في ازدهار الاقتصاد في الكويت وتحقيق المنافع له، ومن أهم توصيات البحث هو ضرورة أن تقوم الدولة بعملية مراقبة ومتابعة مستمرة للرقابة الشرعية حتى يتم تأكيد مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

تمت الإفادة في هذه الدراسة في معرفة متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية باستخدامنا الاستبانة للوصول إلى النتائج ، كما تم التعرف على مفهوم حوكمة الرقابة الشرعية ومطالعة الحوكمة والرقابة الشرعية وكان هذا وجه الشبه بين الدراستين، إلا أنها اختلفت مع الدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تحدثت عن متغير آخر وهو إدارة الأرباح.

5. دراسة (اسكافي،2018)

تهدف الدراسة إلى عرض الرقابة الشرعية في فلسطين من خلال مصارفها الإسلامية، وقد كان منهج الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: هو تعدد أشكال الرقابة بحيث اعتبرت في بعض المصارف كإدارة مستقلة، والبعض اعتبرها كوحدة واحدة، كما توصلت إلى معاناة الرقابة الشرعية من الضعف في شفافيتها وحيادتها؛ وذلك بسبب ما يواجهها من أزمة عدم استقلالها ماليًا وإداريًا، كما تبين وجود ندرة في توفر أشخاص لديهم خبرات كافية بالشرع وبالصيرفة، فيجب تواجد خبراء مؤهلين علميًا وشرعيًا.

أفادنا الباحث في وضوح صورة هيئة الرقابة الشرعية المتواجدة في المصارف الإسلامية في فلسطين، كما وسهلت الدراسة فهم آليات عمل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وكان وجه التشابه بين دراستنا وهذه الدراسة أنها كانت على المصارف الإسلامية الفلسطينية، إلا أنها اختلفت في أن الدراسة السابقة ركزت على الرقابة الشرعية، أما في دراستنا قد وضحت دور حوكمة الرقابة الشرعية في هذه المصارف.

6. دراسة (العمري و العبادي،2017)

قامت الدراسة بإبراز دور حوكمة الرقابة الشرعية في حدها من إدارة الأرباح في مصارف الأردن الإسلامية، كما أن المحاسبين والمسؤولين في الصيرفة الإسلامية في الأردن هم عينة الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة للقياس، وكان عدد الاستبانات بمقدار 25 استبانة لكل مصرف إسلامي متواجد بالأردن، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

وأهم ما تم استخلاصه من نتائج: أنه حوكمة الرقابة الشرعية تؤدي دورًا مهمًا وفعالًا في الصيرفة الإسلامية في الأردن، من خلال حدها من إدارة أرباحه، ومن أهم توصيات البحث: العمل على تحسين ممارسة الحوكمة الشرعية من خلال الاستراتيجيات لتطوير أدوات تساهم في تحقيق الكفاءة لأداء البنك.

ومن أهم ما استفدنا منه في هذه الدراسة هو التعرف على دور الحوكمة الشرعية في المصارف الأردنية ومقارنة ذلك بالحوكمة الشرعية المتواجدة في فلسطين، وكان هذا وجه التشابه بين الدراستين في الحديث عن الحوكمة الشرعية، إلا أنها اختلفت في أن الدراسة السابقة تحدثت عن متغير آخر وهو إدارة الأرباح، كما تم الاستفادة من مطالعة الحوكمة الشرعية.

7. دراسة (عمارة و عطية،2015):

هدفت الدراسة إلى إظهار الدور الفعال الذي تقوم به الهيئات الخاصة بالرقابة الشرعية، وما يترتب عليها من واجبات، واعتمدت في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، وهدفت الى إبانة أهمية حوكمة هيئات الرقابة في عامل الشفافية في وجودها، وأبرزت دورها في الآليات والمبادئ التي تساهم وتعمل على زيادة الكفاءة لديها.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إتمام نطاقها القانوني، والزيادة من كفاءة الأجهزة الرقابية، والإشرافية، والهيئة الشرعية في مؤسساتها الإسلامية، كما توصلت إلى الشفافية والإفصاح عن عمل هذه الهيئة في ذريعة أمان المتعاملين، كما أيدت توفير الدليل الإرشادي للهيئة الشرعية، ولمجلس الإدارة، و توضيح الكيفية التي تساعد الهيئة الشرعية على القيام بكل واجباتها المتعلقة بالمواضيع الشرعية، ودور الهيئة في المراقبة، ووضع أي خطة تناسبها وتسهم في إصلاحها، للتشكيل الجيد لإطار عمل حوكمة شرعية، والقيام بنشرها في أي مؤسسة إسلامية.

تمت الاستفادة من هذه الدراسة في الدور الرقابي في المعاملات المالية، والاطلاع على الخطط المناسبة لتوفير رقابة شرعية جيدة، إضافة إلى مطالعة مفهوم الرقابة ودورها في المصارف الإسلامية، وكان وجه التشابه في هذه الدراسة مع دراستنا في الحديث عن هيئات

الرقابة الشرعية، ووجه الاختلاف أن بحثنا كان يتحدث بالشكل العام من حيث حوكمة الرقابة الشرعية وهيئات الرقابة إلا أن الدراسة السابقة تحدثت عن الهيئة وخططها وأعمالها بشكل تفصيلي.

8. دراسة (عبد الرحمن،2013)

هدفت الدراسة إلى معرفة الحوكمة والرقابة الشرعية وأدائها عند تطبيقها على بنك فيصل الإسلامي المتواجد في السودان، وذلك من خلال دراسة الفرضيات التي تضمنت تأثير الحوكمة والرقابة الشرعية على جذب العملاء، وزيادة فاعلية الأداء في المصرف الذي تمت الدراسة عليه، كما قام الباحث باتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وتم استخدام أسلوب العينة العشوائية، ومن أهم النتائج التي توصل لها: أن بنك فيصل يقوم بالالتزام التام بما يصدر من توجيهات وقوانين من البنك المركزي، ووجود إقبال على بنك فيصل الإسلامي؛ بسبب سمعته الجيدة والتزامه بالأنشطة والمهام الموكلة إليه.

كما أن أهم توصيات الدراسة: تثقيف جميع العاملين في البنك بدور الحوكمة، والالتزام التام بمبادئ الإفصاح والشفافية.

وفي جانب الإفادة لهذا البحث، أنه قام بتوضيح العلاقة بين الحوكمة والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وعرض المعلومات والحقائق عنهما، ودراسة العوامل التي تزيد من الفاعلية وفي جذب العملاء، تشابهت الدراسة مع دراستنا الحالية في الحديث عن الحوكمة والرقابة الشرعية، ولكن كان وجه الاختلاف في أن الدراسة السابقة أجريت في السودان وعلى مصرف إسلامي معين، أما دراستنا فقد أجريت في فلسطين، وعلى كل المصارف الإسلامية المتواجدة فيها.

2-4- 2الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة (Alam & i Ab Rahman, 2019)

تهدف الدراسة إلى معرفة إطار الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية في بنغلاديش، من ناحية الممارسات والمشاكل والتوصيات، فقامت البنوك الإسلامية بعملية المراقبة وإجراء للأنشطة، وكانت المصارف الإسلامية في بنغلاديش هي مجتمع دراسة الباحث، وتسعى إلى عرض المشاكل والقضايا القانونية من خلال الإجراءات الاستنتاجية، وأهم ما تناوله البحث هو الاعتراف بالهيئة الشرعية الرئيسية الراهنة في مصارف بنغلاديش.

تمت الاستفادة من هذه الدراسة في تنمية الأفكار حول الحوكمة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في المجتمعات الغربية، وكان هذا هو وجه التشابه بين الدراستين في الحديث عن الحوكمة الشرعية، كما وتمت المقارنة في تطبيق نظام الحوكمة بالمثل لدى المجتمع الفلسطيني في مصارفه الإسلامية.

2. دراسة (Zain & Shafii, 2018)

أتت هذا الدراسة للتعرف على الحوكمة الشرعية من خلال أدائها المالي و غير المالي في المؤسسات الإسلامية في ماليزيا، كما أظهرت ما صدر من البنك المركزي من معايير، ودورها في نشأة حوكمة رقابة لدى المؤسسات الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى ذكر أهم العوامل المالية التي تحدثت عنها هذه الدراسة، وهي عوائد نسب الربحية، وذكرت كذلك أهم العوامل غير المالية وهي الأداء الاجتماعي، والموظفين، والمودعين، والأداء البيئي والمستثمرين، كما و خلصت الدراسة إلى أن المراجعة الشرعية ما زالت وظيفتها غير قابلة لتوضيح أثرها على أدائها والسبب في ذلك أنها ما زالت قيد البحث والدراسة.

أفادت هذه الدراسة في التعرف على الحوكمة الشرعية من حيث جهة أخرى غير المصارف الإسلامية، وإنما تحدثت عن المؤسسات الإسلامية سواء مالية أو غير مالية، وكان وجه التشابه بين الدراستين في الحديث عن الحوكمة الشرعية، إلا أنها اختلفت في أن الدراسة السابقة تحدثت عن جهة غير المصارف الإسلامية بخلاف دراستنا التي كانت حول المصارف الإسلامية.

3. دراسة (Mollah & Zaman, 2015)

تم التعرف في هذه الدراسة على نماذج حوكمة الرقابة الشرعية، وهي ثلاثة: نموذج ذاتي، ونموذج مركزي، ونموذج مختلط أو هجين، وفي ذات الأوان تقوم بعض البلدان والمؤسسات بالبحث عن أمثلة أخرى تناسب طبيعة عملها، كما أكدت الدراسة على أهمية دور حوكمة الرقابة الشرعية وأهميتها في دعم الثقة عند الأفراد مما يستلزم ظهور مصداقية في أنظمة الحوكمة الشرعية، كما طرحت أهمية وجود مجلس شرعي مستقل إشرافي يقوم بالعناية في الهيئة الشرعية والصناعات الإسلامية على مستوى أي مؤسسة مالية، ودافع ذلك أن الحوكمة

الشرعية هي مسؤولية كل من له مصلحة، كما أن عدم خضوعها لأسس الشريعة قد يعرض المؤسسة المالية إلى خطر السمعة، مما يشكل مخاوف على الصناعة بشكل عام.

أضاف الباحثون إفادة في إظهارهم جانب من المصداقية في تعاملات المؤسسات المالية لحوكمة الرقابة الشرعية، والمسؤوليات التي تقع على عاتقها تجاه تطبيق الحوكمة باتباع أحكام الشرع، فوجه الشبه بين دراستنا والدراسة السابقة أن الدراستين قد وضحتا أن أساس الرقابة الشرعية ونجاحه هو اتباع أحكام الشريعة، أما اختلاف الدراستين تمثل في أن الدراسة السابقة قد وضحت الحوكمة والرقابة الشرعية في المصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء، أما دراستنا فركزت على المصارف الإسلامية فقط.

4. دراسة (Sori, Mohamad, & Rashid, 2015)

بينت الدراسة دورها في ممارسة الحوكمة الشرعية لأي مؤسسة ماليزية إسلامية، وقد قام الباحث باستخدام المقابلة في دراسته، وبينت الدراسة أهمية تواجد لجان شرعية تقوم بفهم رؤية ورسالة المصارف، بحيث تكون موجودة داخل مجلس الإدارة ومجلس إدارة المخاطر حتى تعتمد هذه اللجان مسلكًا واضحًا في القيام بعملها، كما وأظهرت الدراسة أن مراقبة هذه اللجان له دور كبير في نجاح الهيئة الشرعية لأنها ستقوم بأي عمل على أتم وجه.

تم الاستفادة من هذه الدراسة في توضيح الباحثين دور الرقابة في المعاملات المالية للمصرف، والاطلاع على الخطط المناسبة لتوفير رقابة شرعية جيدة، ومطالعة مفهوم الرقابة ودورها في المصارف الإسلامية، وإن وجه الشبه بين دراستنا والدراسة السابقة أن الدراستين تحدثتا عن دور الحوكمة لدى المصارف الإسلامية والطريقة المثلى في تحقيق حوكمة شرعية، أما وجه الاختلاف كان أن الدراسة السابقة قد اعتمدت أسلوب المقابلة، أما دراستنا فقد اعتمدت على الاستبانة.

5. دراسة (Ahmed & Khatun, 2013)

وضحت الدراسة مدى التآلف في الحوكمة الشرعية وما صدر من نظام تابع عن أيوفي، وكان مجتمع الدراسة مكونا من (17) مصرفاً من المصارف الإسلامية في بنغلاديش، وقد أجرى الباحثون دراسات تفيد امتداد إجراء معايير الحوكمة الشرعية التي صدرت عن أيوفي، كما تم استخدام أداة الاستبانة؛ ليتسنى تحليل معايير أيوفي الخمسة، وهي: (المراجعة الشرعية-

هيئة رقابة شرعية تكوين وتعيين-معيار دولي للحوكمة والتدقيق-تدقيق شرعي داخلي-الاستقلال لهيئة الرقابة الشرعية)، وقد توصل الباحثون إلى أن المصارف الإسلامية التي طبقت عليها الدراسة والتي تقدم خدمات إسلامية لم تلتزم بمعايير أيوفي؛ وسبب ذلك أنها لا تمتلك أي قوائم إدارية على مستوى الهيئة الشرعية، إلا أن الارتفاع كان بالكامل في المصارف الإسلامية التي اتصفت بالامتثال لأحكام الشريعة، وأوصت الدراسة بضرورة التبعية للشرع و ضمان الإفصاح للبيانات الشرعية.

تم الاستفادة من هذا البحث في دراسة المعايير المتبعة في تطبيق الحوكمة، وذلك بالاعتماد عما صدر من هيئة المحاسبة والمراجعة "الأيوفي"، وهذا ما قد تم ذكره في إحدى محاور الاستبانة في بحثنا بذكر بعض المعايير، ودراسة إذا ما تم تطبيقها في المصارف الفلسطينية الإسلامية.

6. دراسة (Hamza, 2013)

تحدثت الدراسة عن نموذج الفاعلية والشفافية ضمن اتباع المصارف الحوكمة الشرعية؛ وذلك لأن الحوكمة لعبت دورًا مهمًا في المصرفية الإسلامية وصناعتها، والدور الفعال للرقابة الشرعية إذ تعتبر أساس أحكام الإسلام من خلال هيئة شرعية تمثل المصرف وتعد أساس وجود الحوكمة، والهدف الأساسي من الدراسة هو مراجعة الرابطة بين كل من الرقابة الشرعية والتزامها، وتأثير الحكم الشرعي، كما وقارن البحث نموذجين محددين وهما: المنهج اللامركزي والمركزي وقام بتصنيفهما، وأهم ما توصل له الباحث هو: الاستقلالية لهيئة الرقابة في واجباتها الإشرافية، والتوافق مع أحكام الشرع، لأنه يعد هو المكون الرئيسي لهيكل حوكمة شرعية فعال.

إن الباحث أفاد في هذه الدراسة ضرورة إدخال عنصر الشفافية لتحقيق حوكمة رقابة شرعية، كما أكد أن التطبيق السليم لأحكام الشريعة يؤدي إلى النهوض بالصيرفة وتحقيق الأمانة للعملاء، لذلك جاءت دراستنا تدعم وتؤكد هذه الدراسة بأن التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية الغراء هو سر نجاح الصيرفة الإسلامية، إلا أنها اختلفت عنها بتركيز الدراسة السابقة على نموذج الفاعلية والشفافية عند تطبيق الحوكمة وهو الأساس لتحقيقها لدى المصارف بشكل خاص.

7. دراسة (Hasan, 2011)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الرقابة الشرعية في ماليزيا، وبريطانيا ومجلس التعاون الخليجي، وتناولت الدراسة مبادئ الحوكمة الشرعية، وتم دراسة البحث من خلال الاستبانة، واتبع الباحث في أسلوب دراسته المنهج الاستقصائي، ومن أهم ما توصلت له الدراسة: أنه يجب إنجاز تقدم من خلال وضع خطط للتوجيه والإرشاد، كما يجب أن يتم تشكيل مجالس تساند الحوكمة للرقابة الشرعية في كافة الدول، وأوصت بضرورة تواجد مدقق، وسياسة مناسبة لنشر أي معلومة، أو الإفصاح عنها.

تم الاستفادة من هذه الدراسة في التركيز على دراسة مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وأن أي خطوة لتحقيق نجاح للمصرف تكون بالعمل على وضع إرشادات وخطط تساند تطوره وازدهاره وتحقيق نجاح كبير له، فوجه الشبه بين دراستنا والدراسة السابقة: أن الدراستين ركزتا على مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية، أما اختلاف الدراستين تمثل في أن الدراسة السابقة قد أجريت على عدة دول كماليزيا وبريطانيا، أما دراستنا وضحت هذه المبادئ لدى دولة واحدة وهي فلسطين.

2-4-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، تبين أن الدراسة الحالية قد تركزت على دراسة مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين، وذلك من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، وأن الدراسات التي عرضت حوكمة الرقابة الشرعية كدراسة كل من: (المصيليت و المطارنة،2018) ودراسة (Hasan, 2011) جاءت مشابهة لدراستنا من حيث دراسة مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية، كما أن دراسة (Ahmed & Khatun, 2013) تحدثت عن معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي ووضحت المعايير الخمسة مبينة كل معيار فيها، كما أن دراسة (الأقرع،2019) قد تحدثت عن معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي و ركزت على قياس مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية، ومن الممكن من وجهة نظر الباحثة أن دراستنا تشارك في تعاون المصارف الإسلامية بإضافات جديدة في طريقة انتهاج أساليب ومبادئ حوكمة الرقابة الشرعية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1-3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك حتى يتسنى لها من معالجة الظاهرة ووصف خصائص مفردات العينة، ومن خلال قدرته على تشخيص دقيق، وتوصيف معمق للبيانات والحقائق التي قمنا بجمعها ومن ثم العمل على التحليل المناسب لها، وشرحها بموضوعية، والعمل على متابعة الدراسات والأبحاث التي دونت حول حوكمة الرقابة الشرعية، وتحديدًا المصارف الإسلامية كما هي بالواقع ووصفها بدقة.

2-3 مجتمع الدراسة

إن مجتمع دراستنا المستهدف يتكون من المصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين وعددها ثلاثة مصارف، وهي: البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، ومصرف الصفا.

3-3 عينة الدراسة

تكونت من الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الفلسطينية، والتي تتألف من الموظفين الذين يشغلون المناصب التالية: (المدير العام - نائب المدير العام - مساعدي المدير العام - مدراء الدوائر المختلفة - مراقب شرعي)، وبلغ عددهم (60) موظفاً وفقًا لسجلات المصارف الإسلامية الفلسطينية لعام (2021-2022) م، وتم توزيع الاستبانات على الموظفين الذين ذكرناهم، حيث جرى توزيع (60) استبانةً بحيث كان عدد الاستبانات الموزعة للبنك الإسلامي الفلسطيني(27) استبانةً وتم استرداد (17) استبانةً منها، والبنك الإسلامي العربي (25) استبانةً وتم استرداد (10) منها، و لدى مصرف الصفا تم توزيع (8) استبانةً وكانت المستردة منها (6) استبانات، فكان مجموع ما تم استرداده هو (33) استبانةً، والتي كانت صالحة للتحليل.

3-4 خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (3-1): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية (ن= 33).

المتغير	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	25	75.8
	أنثى	8	24.2
	المجموع	33	%100
المستوى التعليمي	بكالوريوس	23	69.7
	ماجستير	9	27.3

	دكتوراة	1	3
	المجموع	33	%100
التخصص	محاسبة	13	39.4
	إدارة اعمال	7	21.2
	اقتصاد	4	12.1
	مالية ومصرفية	5	15.2
	شريعة إسلامية	–	–
	غير ذلك	4	12.1
	المجموع	33	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	21.2
	من 5 – 9 سنوات	9	27.3
	من 10– 14 سنة	13	39.4
	15 سنة فأكثر	4	12.1
	المجموع	33	%100

يتبين من الجدول رقم (1.3) كيفية تم توزيع عينة الدراسة وذلك حسب خصائص من استجاب على الاستبانة، حيث يوضح هذا الجدول خصائص الدراسة والمستويات الخاصة بها، ونسبة التكرار والنسبة المئوية من النسبة الكلية للعينة وهي كالآتي:

1- إن إجابة عينة الدراسة للجنس كانت النسبة الأعلى عند خيار الذكر فكانت بنسبة (75.8%)، وترى الباحثة أن هذا النسبة تعكس بأن نسبة العاملين بالإدارة العليا للمصارف الفلسطينية الأعلى كانت للذكور بعكس نسبة الإناث فكانت بنسبة (24.2%).

2- أما بالنسبة للمستوى التعليمي فقد كانت أعلى نسبة لإجابة عينة الدراسة عند خيار البكالوريس وبلغت(69.7%)، أما أقل نسبة كانت عند خيار الدكتوراه فكانت (3%)، وترى الباحثة أن هذه النتيجة تدل على المستوى العلمي للأفراد العاملين بالإدارة العليا للمصارف.

3- إن أعلى نسبة من عينة الدراسة بالنسبة للتخصص قد كانت عند خيار المحاسبة بنسبة (39.4%)، أما أقل نسبة فكانت عند خيار تخصص الاقتصاد وكانت بنسبة (12.1%).

4- إن أعلى نسبة لإجابة عينة الدراسة بما يخص سنوات الخبرة كانت عند خيار(10-14) سنة وكانت بنسبة (39,4%)، أما أقل نسبة فكانت عند خيار (15 فأكثر) وكانت النسبة (12.1%).

5-3 أداة الدراسة

قمنا في هذا البحث بإعداد أداة الدراسة وهي الاستبانة كأسلوب أساسي لجمع البيانات، وذلك لإعداد استبانة لموظفي الإدارة العليا في المصارف الإسلامية، في سبيل الحصول على معلومات حول ما إذا يتم تطبيق حوكمة الرقابة الشرعية، وبما يتناسب مع أهداف المصرف ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، قامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة، والتأكد من شروطها العلمية، حتى أصبحت بصورتها النهائية مكونة من (52) فقرةً، بحيث تتوزع على أربع مجالات وهي:

1. مجال تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتعزيز حوكمة الهيئة، وعدد فقراته (11).

2. مجال الرقابة الشرعية وإجراءاتها، وعدد فقراته (10).

3. مجال يتعلق بمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية، وعدد فقراته (26) موزعة على خمسة أبعاد وهي:

- البعد الأول: الإشراف والمساءلة والمسؤولية، وعدد فقراته (8).
- البعد الثاني: الاستقلالية، وعدد فقراته (5).
- البعد الثالث: الكفاءة والملاءمة وعدد فقراته (7).
- البعد الرابع: السرية وعدد فقراته (1).
- البعد الخامس: التناسق وعدد فقراته (5).

4. مجال حوكمة الرقابة الشرعية، وعدد فقراته (5).

حيث تم صياغة بنود الأداة وتصميم الاستبانة حسب طريقة (ليكــرت) للسلم الخماسي، وكان مفتاح تصحيحها كالتالي:

- موافق بشدة: (5) درجات.
- موافق: (4) درجات.
- محايد: (3) درجات.
- غير موافق: (2) درجة.
- غير موافق بشدة: درجة واحدة.

3-6 صدق الدراسة

وبعد أن تم إعداد أداة الدراسة، قمنا بعرضها على المحكمين المختصين في مجالنا، ويوضح ملحق (3) أسماء المحكمين المراجعين للأداة، من أجل تحققهم من صدقها وإبداء الرأي حول جودة الفقرات، وما يوجد من صيغ تناسبها لتتلاءم مع هدف الدراسة، فقد تم الإشارة من قبلهم على إجراء بعض التعديلات الملاءمة، حتى تكون بصورة مناسبة ونهائية اشتملت على (52) فقرة؛ ليتسنى قياس أداة الدراسة.

7-3 ثبات الدراسة

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، حيث وصل معامل الثبات للأداة ككل (0.96)، وتراوحت معاملات الثبات للمجالات ما بين (0.91- 0.95)، ويعني ذلك أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وهي صالحة لتحقيق أغراض الدراسة، والجدول رقم (3-2) يبين ذلك.

الجدول رقم (3-2) الثبات لأداة الدراسة.

المجالات	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
تعيين هيئة الرقابة وتعزيز حوكمة الرقابة	11	0.92
الرقابة الشرعية وإجراءاتها	10	0.93
مبادئ الرقابة الشرعية	26	95
حوكمة الرقابة الشرعية	5	0.91
الأداة ككل	**52**	**0.96**

8-3 المعالجات الإحصائية

ولمعالجة البيانات والوصول إلى النتائج تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال تطبيق ما يلي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) من خلال تحديد حوكمة الرقابة الشرعية كمتغير مستقل وتعيين هيئة الرقابة والرقابة الشرعية وإجراءاتها وأبعاد ومبادئ الرقابة الشرعية كمتغيرات تابعة.
- معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات الأداة.

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

1-4 تمهيد

تتطرق الباحثة في هذا الفصل إلى عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد الإجابة عن سؤالها الرئيس والأسئلة الفرعية والتأكد من صحة الفرضيات المنبثقة عنها، وفيما يلي عرض النتائج، وهي:

2-4 نتائج الدراسة

أولاً: نتائج السؤال الرئيسي، والذي نصه:

ما درجة تطبيق حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة ولكل مجال وللدرجة الكلية لتطبيق حوكمة الرقابة الشرعية كما يظهر في الجداول (4-1). ولتفسير النتائج تم استخدام المتوسطات الحسابية المتعارف عليها لسلم ليكرت الخماسي من خلال إيجاد المدى (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على عدد المستويات (5/4= 0.80) لتحديد طول الفئة وإضافة واحد صحيح لكي يصبح توزيع الدرجات كما يلي:

- (1- 1.80) درجة تطبيق قليلة جدًا.
- (1.81- 2.60) درجة تطبيق قليلة.
- (2.61- 3.40) درجة تطبيق متوسطة.
- (3.41- 4.20) درجة تطبيق كبيرة.
- (4.21- 5) درجة تطبيق كبيرة جدًا.

1- المجال الأول (تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتعزيز حوكمة الهيئة):

جدول رقم (4-1):المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لمجال مبادئ الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية (ن=33).

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	أعضاء الهيئة هم تابعون (تنظيمياً وإدارياً) لمجلس الإدارة ومستقلون عن الإدارة التنفيذية.	3.55	1.03	كبيرة
2	تساعد وجود حوكمة رقابة شرعية في تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشريعة وفي تكوينها.	4.12	0.78	كبيرة
3	تخصص أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في مجال الفقه الإسلامي يحق أهداف الهيئة.	4.27	0.88	كبيرة جدًا
4	يمتلك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المهارات الكافية	4.27	0.84	كبيرة جدًا

	لتحقيق أهدافها، مثل: القدرة على الابتكار والاجتهاد، واستنباط الأحكام، والقدرة على القياس.			
5	يمتلك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية معرفة كافية في قطاع الصناعة المالية الإسلامية.	4.18	0.85	كبيرة
6	وجود مراقب مدقق شرعي داخل البنك يساعد الهيئة في أداء مهامها.	4.30	0.81	كبيرة جدًا
7	تنوع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المدارس الفقهية يساعد الهيئة في تحقيق أهدافها.	4.06	0.97	كبيرة
8	يشارك أعضاء اللجنة في دورات مهنية تعزز	4.15	0.91	كبيرة

	كفاءتهم ومهاراتهم.			
9	يتم نشر تقرير الهيئة في التقرير السنوي الخاص بالمصرف على موقع المصرف وفي تقرير الهيئة العامة.	4.33	0.78	كبيرة جدًا
10	يشارك أعضاء الهيئة في الورشات التدريبية والاجتماعات وإرشاد العملاء للتعريف بدورهم.	4.24	0.87	كبيرة جدًا
11	تقتضي الحاكمية أن تكون مدة عمل هيئة الرقابة الشرعية محددة بمدة وقابلة للتجديد.	4.24	0.83	كبيرة جدًا
الدرجة الكلية للمجال الأول		4.16	0.70	كبيرة

*أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

تشير نتائج الجدول رقم (4-1) أن الدرجة الكلية لمجال تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين كانت كبيرة بمتوسط استجابة (4.16)، وكانت أعلى استجابة على الفقرة (9) (يتم نشر تقرير الهيئة في التقرير السنوي الخاص بالمصرف على موقع المصرف وفي تقرير الهيئة العامة) بدرجة كبيرة جدًا وبمتوسط استجابة (4.33)، بينما كانت أقل استجابة على الفقرة (1) (أعضاء الهيئة هم تابعون (تنظيمياً وإدارياً) لمجلس الإدارة ومستقلون عن الإدارة التنفيذية) بدرجة كبيرة وبمتوسط استجابة (3.55).

وترى الباحثة أن وجود المجال تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية له أهمية نظرًا لدرجته الكلية التي جاءت كبيرة، كما تبين أن فقرة (يتم نشر تقرير الهيئة في التقرير السنوي الخاص بالمصرف على موقع المصرف وفي تقرير الهيئة العامة) الذي جاء بدرجة كبيرة جدًا يدل على المصداقية والأمانة في إظهار التقارير السنوية التي تخص المصرف.

2- المجال الثاني (الرقابة الشرعية وإجراءاتها):

جدول (4-2):المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لمجال الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية (ن=33).

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	الهدف الرئيس لهيئة الرقابة الشرعية هو التأكد من عدم مخالفة أعمال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية.	4.39	0.79	كبيرة جدًا
2	الحاكمية تقتضي رفع التقارير والتوصيات للهيئة العامة ونسخة لمجلس الإدارة.	4.21	0.74	كبيرة جدًا
3	تضع الهيئة خطة سنوية للإجراءات لتنفيذها لضمان القيام بأعمالها بطريقة منظمة وفاعلة، وستقوم بذلك لتضمن أنها تقوم بأعمالها بكل كفاءة.	4.15	1.06	كبيرة
4	تراقب الهيئة العامة أعمال هيئة الرقابة الشرعية رقابة اللجان على جهاز التدقيق الشرعي.	4.15	0.97	كبيرة
5	يتم تعميم جدول الأعمال والمعلومات ذات الصلة قبل اجتماع اللجنة بفترة كافية لإعطاء الأعضاء الوقت الكافي لدراستها.	4.06	0.86	كبيرة
6	اجتماعات اللجنة يخصص لها الوقت الكافي لمناقشة المستجدات والقضايا الهامة وجدول أعمالها.	4.18	0.81	كبيرة

7	يتم تنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن الهيئة لأن قراراتها ملزمة وتوصياتها حسب نوع التوصية.	4.30	0.77	كبيرة جدًا
8	تحتفظ الهيئة بمحاضرة كاملة عن كل اجتماع.	4.15	0.76	كبيرة
9	يحضر أعضاء الهيئة مستعدين بشكل جيد جدًا لمناقشة القضايا المطروحة.	4.18	0.73	كبيرة
10	المسائل التي تعرض على الهيئة تكون محددة وواضحة لخدمة الهدف المنشود.	4.24	0.79	كبيرة جدًا
الدرجة الكلية للمجال الثاني		**4.20**	**0.70**	**كبيرة**

*أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

تشير نتائج الجدول رقم (4-2) أن الدرجة الكلية لمجال الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين كانت كبيرة بمتوسط استجابة (4.20)، وكانت أعلى استجابة على الفقرة (1) (الهدف الرئيس لهيئة الرقابة الشرعية هو التأكد من عدم مخالفة أعمال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية) بدرجة كبيرة جدًا وبمتوسط استجابة (4.39)، بينما كانت أقل استجابة على الفقرة (5) (يتم تعميم جدول الأعمال والمعلومات ذات الصلة قبل اجتماع اللجنة بفترة كافية لإعطاء الأعضاء الوقت الكافي لدراستها) بدرجة كبيرة وبمتوسط استجابة (4.06).

وترى الباحثة لمجال الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية ذو قيمة جوهرية وأهمية كبيرة للمصرف نظرًا لدرجته التي جاءت كبيرة، كما أن أعلى درجة جاءت للفقرة الهدف الرئيس لهيئة الرقابة الشرعية هو التأكد من عدم مخالفة أعمال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية والتي جاءت كبيرةً جدًا، وهذا يدل على اتباع المصرف لحكم الشرع في كل معاملاته وأعماله.

3- المجال الثالث (مبادئ الرقابة الشرعية):

جدول رقم (4-3):المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لمجال مبادئ الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية (ن=33).

الرقم	الأبعاد	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	الإشراف والمساءلة والمسؤولية	4.03	0.70	كبيرة
2	الاستقلالية	4.21	0.72	كبيرة جدًا
3	الكفاءة والملاءمة	3.67	0.64	كبيرة
4	السرية	3.58	0.94	كبيرة
5	التناسق	4.22	0.74	كبيرة جدًا
الدرجة الكلية للمجال الثالث		**3.99**	**0.64**	**كبيرة**

*أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

تشير نتائج الجدول رقم (4-3) أن الدرجة الكلية لمجال مبادئ الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين كانت كبيرة بمتوسط استجابة (3.99)، وكانت أعلى استجابة على بعد (التناسق) بدرجة كبيرة جدًا وبمتوسط استجابة (4.22)، بينما كانت أقل استجابة على بعد (السرية) بدرجة كبيرة وبمتوسط استجابة (3.58).

وترى الباحثة لمجال مبادئ الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية ذو قيمة جوهرية وأهمية كبيرة للمصرف نظرًا لدرجته التي جاءت كبيرة، كما أن أعلى درجة جاءت لفقرة التناسق والتي جاءت كبيرة جدًا، وهذا يدل على اتباع المصرف لتحقيق تناسق مع كافة اللجان لتحقيق حماية ومصالح المساهمين، وأفضلية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

4- المجال الرابع (حوكمة الرقابة الشرعية):

جدول رقم (4–4):المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لمجال حوكمة الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية (ن=33).

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	تعمل حوكمة الرقابة الشرعية في المساهمة على الاستقرار المالي للمصرف.	4.09	0.84	كبيرة
2	وجود حوكمة رقابة شرعية يعمل على تحقيق شعور الرضا لكافة الأطراف ذات العلاقة.	4.24	0.87	كبيرة جدًا
3	يساعد وجود حوكمة رقابة شرعية لدى المصرف على تحقيق مزيد من الشفافية تجاه العملاء.	4.29	0.77	كبيرة جدًا
4	لحوكمة الرقابة الشرعية دور في إبراز المصداقية في قوائم المصرف المالية.	4.30	0.92	كبيرة جدًا
5	تساهم حوكمة الرقابة الشرعية في إظهار التقرير السنوي للمصرف بشكل يطابق واقعه.	4.31	0.88	كبيرة جدًا
الدرجة الكلية للمجال الرابع		**4.25**	**0.74**	**كبيرة جدًا**

*أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

تشير نتائج الجدول رقم (4-4) أن الدرجة الكلية لمجال حوكمة الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين كانت كبيرة جدًا بمتوسط استجابة (4.24)، وكانت أعلى استجابة على الفقرة (5) (تساهم حوكمة الرقابة الشرعية في إظهار التقرير السنوي للمصرف بشكل يطابق واقعه) بدرجة كبيرة جدًا وبمتوسط استجابة (4.31)،

بينما كانت أقل استجابة على الفقرة (1) (تعمل حوكمة الرقابة الشرعية في المساهمة على الاستقرار المالي للمصرف) بدرجة كبيرة وبمتوسط استجابة (4.09).

وترى الباحثة لمجال حوكمة الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية أنه يحقق مصداقية وشفافية للمصرف نظرًا لدرجته التي جاءت كبيرة جدًا، كما أن أعلى درجة جاءت لفقرة تساهم حوكمة الرقابة الشرعية في إظهار التقرير السنوي للمصرف بشكل يطابق واقعه والتي جاءت كبيرة جدًا، وهذا يدل على اتباع المصرف لتحقيقه للأمانة والصدق في عرض الحقائق.

5- خلاصة نتائج السؤال الرئيس:

جدول رقم(4-5):المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والدرجة لتطبيق حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين (ن=33).

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
1	تعيين هيئة الرقابة وتعزيز حوكمة الرقابة	4.16	0.70	كبيرة	الثالث
2	الرقابة الشرعية وإجراءاتها	4.20	0.70	كبيرة	الثاني
3	مبادئ الرقابة الشرعية	3.99	0.64	كبيرة	الرابع
4	حوكمة الرقابة الشرعية	4.25	0.74	كبيرة جدًا	الأول
الدرجة الكلية للأداة ككل		**4.15**	**0.64**	**كبيرة**	

*أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

تشير نتائج الجدول رقم (4-5) أن الدرجة الكلية لتطبيق حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين كانت كبيرة جدًا بمتوسط استجابة (4.15)، وكانت أعلى استجابة على مجال (حوكمة الرقابة الشرعية) بدرجة كبيرة جدًا وبمتوسط استجابة (4.25)، بينما كانت أقل استجابة على مجال (مبادئ الرقابة الشرعية) بدرجة كبيرة وبمتوسط استجابة (3.99).

وترى الباحثة أن الدرجة الكلية لمتغيرات الدراسة جاءت كبيرة، و هذا يدل على صدق الأداة، وكانت أعلى استجابة على مجال حوكمة الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية نظرًا لدرجته التي جاءت كبيرة جدًا مما يحقق مصداقية وشفافية للمصرف.

ثانياً: نتائج السؤال الفرعي الأول، والذي نصه:

ما مساهمة حوكمة الرقابة الشرعية في تعيين هيئة رقابة شرعية وفي تعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم التأكد من صحة الفرضية المنبثقة عنه، والتي تنص على: (تؤثر حوكمة الرقابة الشرعية في تعيين هيئة رقابة شرعية وفي تعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف)، وذلك من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بتحديد حوكمة الرقابة الشرعية كمتغير مستقل، وتعيين هيئة رقابة شرعية وتعزيز حوكمة الهيئة كمتغير تابع، ونتائج الجدول رقم (4-6) يبين ذلك.

جدول رقم (4-6):خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية في تعيين هيئة رقابة شرعية وفي تعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	قيمة B	قيمة R	قيمة (R^2)
الانحدار	8.26	1	8.26	27.19	*0.000	1.25	0.68	0.467
الخطأ	9.42	31	0.30			0.72		

المجموع	17.68	32						

*علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج الجدول رقم (4-6) أنه توجد علاقة دالة احصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين حوكمة الرقابة الشرعية وتعيين هيئة رقابة شرعية وتعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.68). وكانت قيمة (ف) لتحليل الانحدار الخطي البسيط وتحديد معامل الانحدار دالة إحصائيًا، وكانت قيمة التباين المفسر (R^2) تساوي (0.467). ويعني ذلك أن حوكمة الرقابة الشرعية تؤثر وتسهم في تفسير (46.70%) من تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، والشكل رقم (4-1) يبين ذلك.

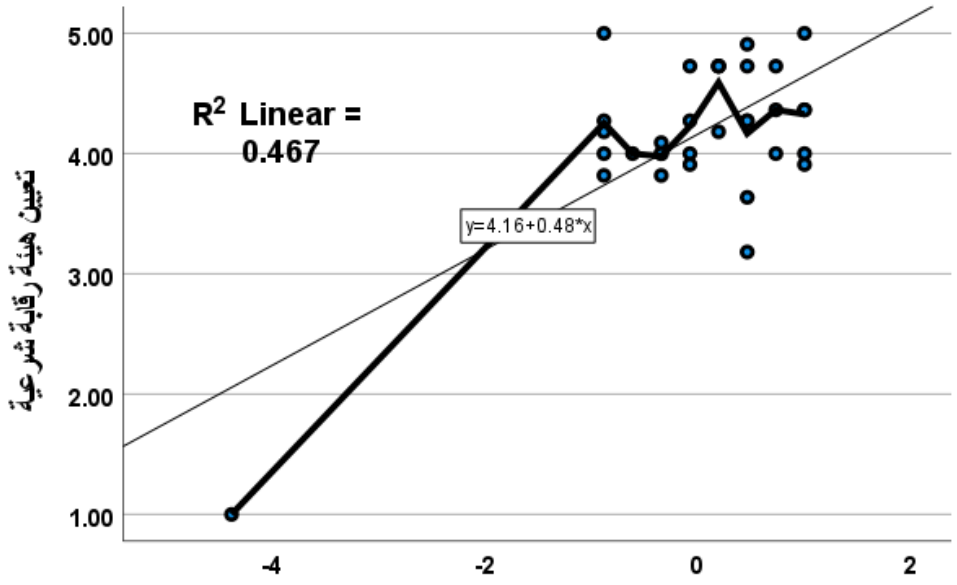

الشكل (4-1): خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية في تعيين هيئة رقابة شرعية وتعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

ثالثاً: نتائج السؤال الفرعي الثاني، والذي نصه:

ما دور حوكمة الرقابة الشرعية في الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم التأكد من صحة الفرضية المنبثقة عنه وهي: (تؤثر حوكمة الرقابة الشرعية على الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف)، وذلك من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بتحديد حوكمة الرقابة الشرعية كمتغير مستقل، والرقابة الشرعية وإجراءاتها كمتغير تابع، ونتائج الجدول رقم (4-7) يبين ذلك.

جدول رقم (4–7): خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	قيمة B	قيمة R	قيمة (R^2)
الانحدار	9.64	1	9.64	49.38	*0.000	1.07	0.78	0.614
الخطأ	6.05	31	0.20			0.74		
المجموع	15.69	32						

*علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج الجدول رقم (4-7) أنه توجد علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين حوكمة الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.78). وكانت قيمة (ف) لتحليل الانحدار الخطي البسيط وتحديد معامل الانحدار دالة إحصائيًا، حيث كانت قيمة التباين المفسر (R^2) (0.614). ويعني ذلك أن حوكمة الرقابة الشرعية تؤثر وتسهم في تفسير (61.40%)

من الرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، والشكل رقم (4-2) يبين ذلك.

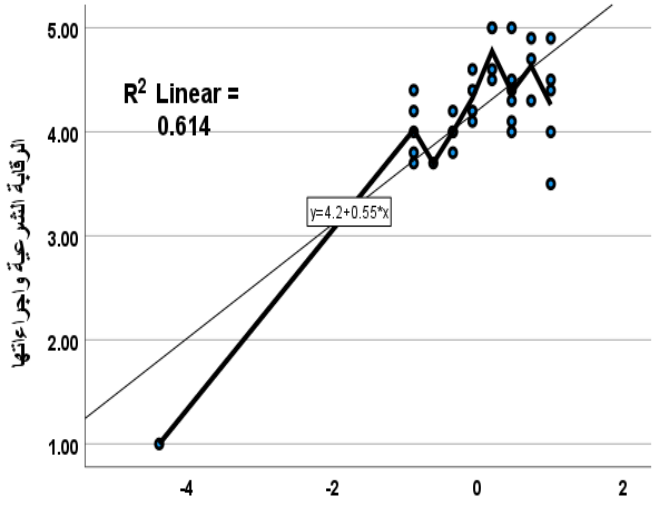

الشكل رقم (4-2):خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على الرقابة الشرعية وإجراءاتها وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

رابعاً: نتائج السؤال الفرعي الثالث، والذي نصه:

ما دور حوكمة الرقابة الشرعية في بيان مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية (الإشراف والمساءلة والمسؤولية - الاستقلالية - الكفاءة والملاءمة - السرية - التناسق) من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم التأكد من صحة الفرضية المنبثقة عنه وهي: (تؤثر حوكمة الرقابة الشرعية على بيان مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية (الإشراف والمساءلة والمسؤولية - الاستقلالية - الكفاءة والملاءمة - السرية - التناسق) من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف) من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بتحديد حوكمة الرقابة الشرعية كمتغير مستقل، ومبادئ حوكمة الرقابة الشرعية (الإشراف، والمساءلة والمسؤولية، الاستقلالية، الكفاءة والملاءمة، السرية، التناسق) والدرجة الكلية كمتغيرات تابعة كما يظهر في نتائج الجدَاول رقم (4-8)، وفيما يلي العرض للنتائج حسب تسلسل الأبعاد والمبادئ، وهي:

1- بعد الإشراف والمساءلة والمسؤولية:

جدول رقم (4-8):خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الإشراف والمساءلة والمسؤولية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	قيمة B	قيمة R	قيمة (R^2)
الانحدار	7.21	1	7.21	25.99	*0.000	1.32	0.67	0.456
الخطأ	8.61	31	0.28			0.64		
المجموع	15.82	32						

*علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج الجدول رقم (4-8) أنه توجد علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حوكمة الرقابة الشرعية وبعد الإشراف والمساءلة والمسؤولية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.67). وكانت قيمة (ف) لتحليل الانحدار الخطي البسيط وتحديد معامل الانحدار دالة إحصائيًا، وكانت قيمة التباين المفسر (R^2) (0.456). ويعني ذلك أن حوكمة الرقابة الشرعية تؤثر وتسهم في تفسير (45.60%) من بعد الإشراف والمساءلة والمسؤولية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، والشكل رقم (4-3) يبين ذلك.

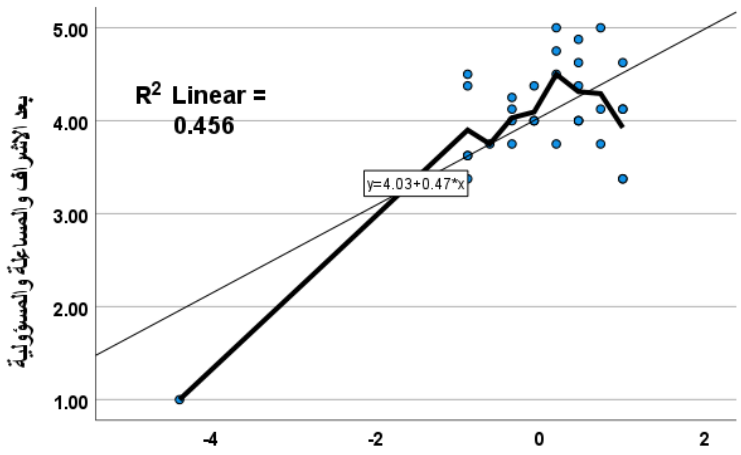

الشكل (4-3):خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد الإشراف والمساءلة والمسؤولية وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

2- بعد الاستقلالية:

جدول رقم (4-9):خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الاستقلالية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	قيمة B	قيمة R	قيمة (R^2)
الانحدار	10.14	1	10.14	49.91	*0.000	0.99	0.79	0.617
الخطأ	6.30	31	0.20			0.76		
المجموع	16.44	32						

*علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج الجدول رقم (4-9) أنه توجد علاقة دالة احصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حوكمة الرقابة الشرعية وبعد الاستقلالية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.79). وكانت قيمة (ف) لتحليل الانحدار الخطي البسيط وتحديد معامل الانحدار دالة إحصائيًا، حيث كانت قيمة التباين المفسر (R^2) (0.617).

ويعني ذلك أن حوكمة الرقابة الشرعية تؤثر وتسهم في تفسير (61.70%) من بعد الاستقلالية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، والشكل رقم (4-4) يبين ذلك.

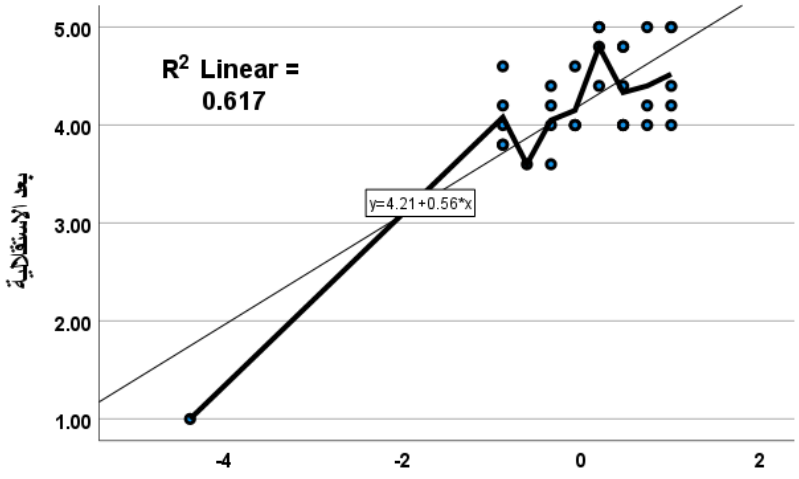

الشكل(4-4):خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد الاستقلالية وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

3- بعد الكفاءة والملاءمة:

جدول رقم (4-10):خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الكفاءة والملاءمة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	قيمة B	قيمة R	قيمة (R^2)
الانحدار	4.99	1	4.99	18.80	*0.000	1.41	0.61	0.377
الخطأ	8.22	31	0.27			0.53		
المجموع	13.21	32						

*علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج الجدول رقم (4-10) أنه توجد علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حوكمة الرقابة الشرعية وبعد الكفاءة والملاءمة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.61). وكانت قيمة (ف) لتحليل

الانحدار الخطي البسيط وتحديد معامل الانحدار دالة إحصائيًا، حيث كانت قيمة التباين المفسر (R^2) (0.377). ويعني ذلك أن حوكمة الرقابة الشرعية تؤثر وتسهم في تفسير (37.70%) من بعد الكفاءة والملاءمة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، والشكل رقم (4-5) يبين ذلك.

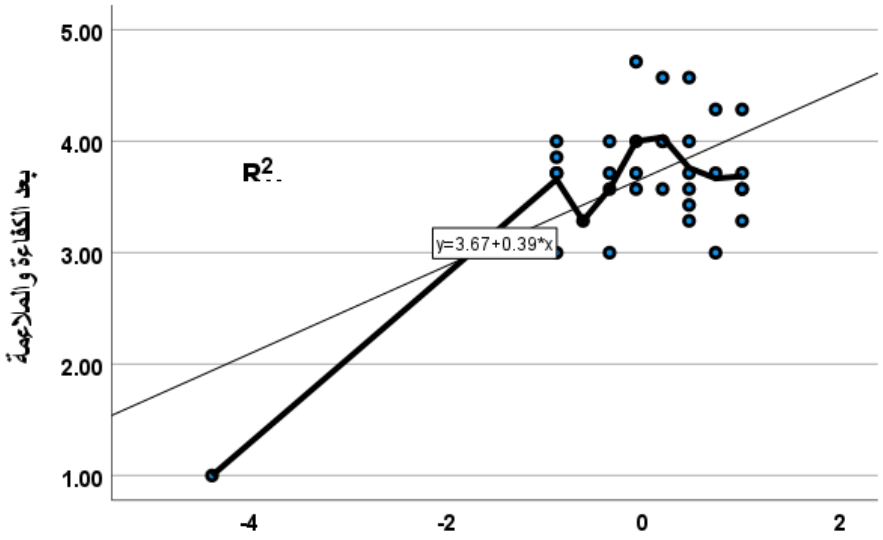

الشكل(4-5):خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد الكفاءة والملاءمة وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

4- بعد السرية:

جدول رقم (4-11):خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على السرية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	قيمة B	قيمة R	قيمة (R^2)
الانحدار	6.45	1	6.45	9.25	*0.005	1.01	0.48	0.23
الخطأ	21.61	31	0.70			0.60		
المجموع	28.06	32						

*علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج الجدول رقم (4-11) أنه توجد علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين حوكمة الرقابة الشرعية وبعد السرية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.48). وكانت قيمة (ف) لتحليل الانحدار الخطي البسيط وتحديد معامل الانحدار دالة إحصائيًا، حيث كانت قيمة التباين المفسر (R^2) (0.23). ويعني ذلك أن حوكمة الرقابة الشرعية تؤثر وتسهم في تفسير (23%) من بعد السرية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، والشكل رقم (4-6) يبين ذلك.

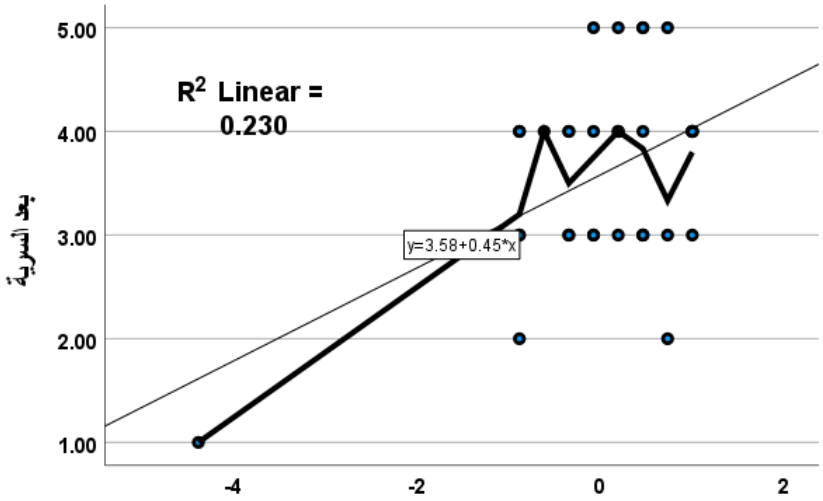

الشكل(4-6):خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد السرية وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

5- بعد التناسق:

جدول رقم (4-12):خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على التناسق من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن= 33).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	قيمة B	قيمة R	قيمة (R^2)
الانحدار	11.29	1	11.29	56.6	*0.000	0.82	0.80	0.646
الخطأ	6.18	31	0.20	8		0.80		
المجموع	17.47	32						

*علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج الجدول رقم (4-12) أنه توجد علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين حوكمة الرقابة الشرعية وبعد التناسق من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.80). وكانت قيمة (ف) لتحليل الانحدار الخطي البسيط وتحديد معامل الانحدار دالة إحصائيًا، حيث كانت قيمة التباين المفسر (R^2) (0.646).

ويعني ذلك أن حوكمة الرقابة الشرعية تؤثر وتسهم في تفسير (64.60%) من بعد التناسق من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، والشكل رقم (4-7) يبين ذلك.

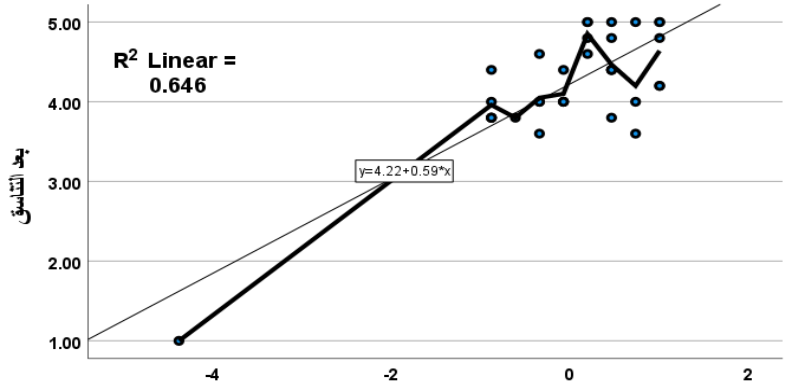

الشكل(4-7):خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على بعد التناسق وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

6- الدرجة الكلية لمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية:

جدول رقم (4-13):خلاصة نتائج تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر حوكمة الرقابة الشرعية على الدرجة الكلية لمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف (ن=33).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	قيمة B	قيمة R	قيمة (R^2)
الانحدار	7.75	1	7.75	45.04	*0.000	1.17	0.77	0.592
الخطأ	5.33	31	0.17			0.66		
المجموع	13.08	32						

*علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج الجدول رقم (4-13) أنه توجد علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين حوكمة الرقابة الشرعية والدرجة الكلية لمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.77). وكانت قيمة

(ف) لتحليل الانحدار الخطي البسيط وتحديد معامل الانحدار دالة إحصائيًا، وكانت قيمة التباين المفسر (R^2) (0.592). ويعني ذلك أن حوكمة الرقابة الشرعية تؤثر وتسهم في تفسير (59.20%) من الدرجة لمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف، والشكل رقم (4-8) يبين ذلك.

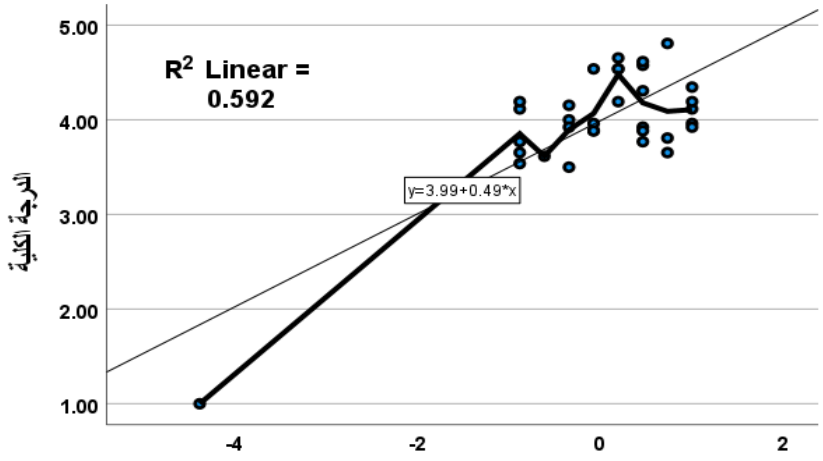

الشكل(4-8):خط الانحدار لأثر حوكمة الرقابة الشرعية على الدرجة الكلية لمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

بعد أن قمنا بالتحليل اللازم للبيانات التي تتعلق بالدراسة، والإجراء المناسب للاختبارات التي عرضناها في الفصل السابق ومن ثم الاطلاع على نتائجها، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1. وجود دور لحوكمة الرقابة الشرعية وتعيين هيئة رقابة شرعية وتعزيز حوكمة الهيئة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية، وأن الدرجة الكلية لهذا المتغير كانت كبيرة.
2. وجود دور لحوكمة الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية وإجراءاتها من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية، وأن الدرجة الكلية لهذا المتغير كانت كبيرة.
3. وجود دور لحوكمة الرقابة الشرعية وبعد الإشراف والمساءلة والمسؤولية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية.
4. وجود دور لحوكمة الرقابة الشرعية وبعد الاستقلالية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية.
5. وجود دور لحوكمة الرقابة الشرعية وبعد الكفاءة والملاءمة من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية.
6. وجود دور لحوكمة الرقابة الشرعية وبعد السرية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية.
7. وجود دور لحوكمة الرقابة الشرعية وبعد التناسق من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية.
8. وجود دور لحوكمة الرقابة الشرعية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف الإسلامية، وأن الدرجة الكلية لمجال مبادئ الرقابة الشرعية كانت كبيرة.

2-5 التوصيات

1. قيام مجلس الإدارة بعد المصادقة من سلطة النقد بصفتها السلطة التي تشرف على القطاع المصرفي بالعمل على تنشيط دور الحوكمة الشرعية؛ لتجنب ما يقع من خلل ونقص في داخل مبادئ الحوكمة عند تطبيقها.
2. سعي مجلس الإدارة للتطبيق الجيد لمعايير الحوكمة ولمبادئها؛ للمساهمة في تحقيق الشفافية والمصداقية مع العملاء.
3. .ضرورة إلزام إدارة المصرف بالفتاوى والقرارات التي تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية، على أن تكون هذه القرارات لازمة لكافة أعمال المصرف، وبما لا يتناقض مع أحكام قانون المصارف والأنظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
4. اهتمام مجالس الإدارة في وضع نظام للاختيار السليم للعاملين بالمصرف؛ لأن ذلك يعد من أفضل الطرق لتحقيق التطبيق الشرعي، كما يجب يكون للهيئة الشرعية يد في اختيارهم.
5. تعزيز سلطة النقد وقانون المصارف الفلسطيني لوعي المصارف حول أهمية الحوكمة الشرعية، مع إظهار الأخطار التي تقع عند عدم الالتزام بها.
6. ضرورة قيام مجالس الإدارة بدراسات وأبحاث علمية تساهم في الابتكار الجيد للأدوات الإدارية، يكون عملها هو تحقيق ازدهار ونجاح للمصرف وخلوها من الضلال.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع العربية

الناهض،عبد العزيز أحمد سعد. (2019). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت. رسالة دكتوراه. الجامعة العالمية الإسلامية ماليزيا.

المصيليت، ناصر جمعان، المطارنة، غسان فلاح (2018). دور حوكمة الرقابة الشرعية في الحد من إدارة الأرباح في المصارف الإسلامية الكويتية. رسالة *ماجستير*. المفرق، الأدرن: جامعة آل البيت.

العمري، محمد فيصل محمود، العبادي، إبراهيم (2017). دور الحوكمة الشرعية في الحد من إدارة الأرباح دراسة ميدانية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن. رسالة ماجستير. جرش، الأردن: جامعة جرش.

الكيلاني، وآخرون (يونيو, 2017). حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصفحات 548-499.

الناهض،عبد العزيز، صوالحي، يونس (يونيو, 2018). دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي. الإسلام في آسيا.

العوضي، عبداللطيف حاجي صادق (2010). الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الصفحات 441-493.

الشحري، محمد بن أحمد (2018). دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية تجربة ماليزيا. *ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتيسير*، الصفحات 12-31.

ابن عيسى، داوود سلمان (أبريل, 2019). حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية: بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية*، الصفحات 67-96.

الأقرع، سعد عبدالله أحمد قاسم (2019). حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية اليمنية. *مجلة الجامعة الإسلامية*، الصفحات 129-172.

الهزيم، عبد الله محمد (ديسمبر, 2020). حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، الصفحات 186-202.

الأسرج، حسين عبد المطلب (13 فبراير, 2014). دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية و تطويرها.

الرشيدي، ثامر عبدالله ناصر(ديسمبر , 2020). مدى التزام البنوك الإسلامية الكويتية بتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية عند منح الائتمان للمشروعات الصغيرة . *مجلة القلم* ، الصفحات 545-566.

البنك الإسلامي العربي. (2020). *هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة*. تم الاسترداد من https://aib.ps/aboutus/fatwa.

البنك الإسلامي العربي. (15 12, 2022). *دليل الحوكمة*.

البنك الإسلامي الفلسطيني. (2022).

أحمد، عبد الخالق محمد (2009). أهداف المصارف الإسلامية. بنك فيصل الإسلامي السوداني.

الحلاق، سعيد سامي (2011). المصارف الإسلامية الواقع والتحديات.(الصفحات 1-85). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

السيابية، أ. علياء، المجاهد، د. محمد (2022). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مفهومها مكوناتها وموقعها في هيكل التنظيم للمصرف الإسلامي. *مجلة البحوث والدراسات الشرعية*.

إرشيد، محمود عبد الكريم. (2012). الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*، الصفحات 295-321.

الجمهور، مساعد بن راشد. (2021). التأصيل الشرعي لمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية الإسلامية. *مجلة الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية*، الصفحات 1047-1094.

اسكافي، معتصم محمود نعمان (2018). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح. مؤتمر الصيرفة الإسلامية في فلسطين. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

بورمة، هشام (2017). الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية دراسة عينة من البنوك الإسلامية. *رسالة دكتواره*. جامعة محمد بوضياف المسيلة.

بلبية، محمد (2017). هيئات الرقابة الشرعية ودورها في متابعة أعمال المصارف الإسلامية. *مجلة الأحياء*، الصفحات 433-446.

بوحسون، حساني، فاطمة الزهراء،الغايب (2022). إشكالية حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية -العوائق وآليات التفعيل-. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، الصفحات 53-26.

بوهرين، فتحية، زعبيط، نور الدين (2014). الرقابة الشرعية على أعمال المصرف دراسة ميدانية لهيئة الرقابة الشرعية ببنك الإثمار البحريني. *مجلة العلوم الإنسانية*، الصفحات 237-254.

براهيمي، فائزة، حديدي، آدم (2021). دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ظل استقلالية هيئات الرقابة الشرعية. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، الصفحات 185-202.

حماد، حمزة عبد الكريم(2014). *الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية*. ماليزيا: دار الكتب العلمية.

خليل، أ.دعبد الرزاق. (2011). *دور الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي الإسلامي*. جامعة الأغواط.

زامونة، أحمد (2015). الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في بنك معاملات إندونيسيا. *رسالة ماجستير*. جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

سلطة النقد الفلسطينية. (2017). *الهيئة العليا للرقابة الشرعية*.

سلطة النقد الفلسطينية. (2017). *دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين*. رام الله.

سديرة، هجيرة ،عياش، و قويدر. (7, 2022). أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها - تجارب دولية -. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت*.

شقرون، الوردي، نسيمة، غلاي (2022). دور ركائز حوكمة الشركات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة إسمنت. *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*، الصفحات 261-279.

شريف، محمد عبد الغفار (2005).الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية. جامعة الكويت.

طحلاوي، أريج عبد القادر. (2018). مدى تطبيق لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لمبادئ الحوكمة. *رسالة ماجستير*. نابلس.

عمارة، بن نوال (مارس, 2014). واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. *مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة*، صفحة 34/35.

عليات، أحمد عبد العفو مصطفى (2006). الرقابة الشرعية على أعمال المصرف. *رسالة ماجستير*. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

عمارة، بن نوال، عطية، العربي (2015). آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، الصفحات 972 - 113.

علال، بن ثابت، نعيمة، عبدي (2010). الحوكمة في المصارف الإسلامية. حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات. الجزائر: جامعة عمار ثليجي -الأغواط.

عبد الرحمن، محمد أحمد (2013). دور الحوكمة والرقابة الشرعية في تحسين أداء البنوك الإسلامية: دراسة بنك فيصل الإسلامي السوداني. *رسالة ماجستير*. السودان: جامعة النيلين.

غانم، سري (2005). *البنوك الإسلامية في فلسطين ومشاكلها*. تم الاسترداد من السفير الاقتصادي: https://www.alsafeernews.com/arabic/ar/articles/6033.html

غفافلية، أخرون (جوان, 2014). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، الصفحات 35-46.

قطان، محمد أمين علي (2008). هيئات الرقابة الشرعية: اختيار أعضائها وضوابطها. *المؤتمر السابع للهيئات الشرعية*. البحرين: جامعة الكويت.

ماجن، سمير (2021). أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ملحم، أحمد سالم. (2013). https://www.drahmadmelhem.com/.

معمر، حمدي، صليحة، فلاق (2021). متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، الصفحات 26-45.

مصرف الصفا. (2022).

معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. معيار الحوكمة رقم 3.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية.

محمد، افتخار، و آخرون. (2012). المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*.

نادر، نهاد. (2008). مقومات نجاح المصارف الإسلامية في سوريا (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية). *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*.

يوسف، أكرم علي محمد، أحمد، محمد سر الختم(1999). الرقابة الشرعية على المصارف: دراسة فقهية تطبيقية على المصارف السودانية. *رسالة ماجستير*. أم درمان، السودان: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

المراجع الأجنبية

Ahmed, D. M., & Khatun, M. (2013).The compliance with shariah Goverance system of AAOIFI: a study on islamic bangladesh.journal of islamic economics,banking and finance,pp.1-15.

Alam,M.,& I ab Rahman, S.(2019). Shariah governance framework of islamic banks in bangladesh: practices, problems and recommendations. Asian economic and financial review.

Hamza, H. (2013). Sharia governance in Islamic banks: effectiveness and supervision modal. International journal of Islamic and middle eastern finance and management, pp. 226-237.

Hasan, Z. (2011). A survey on shariah governance practices in malaysia. International journal of islamic and middle eastern finance and management, pp . 30-51.

HUSSEIN, E. (2018). The supervisory board: does it influence corporate social responsibility disclosure by Islamic banks? journal of Islamic studies and culture, pp 121-132.

Mollah, S., & Zaman, M (2015). shariah supervision, corpate governance and performance: conventional vs. Islamic banks. journal of banking & finance, pp. 418-435.

Ridwan, & Mayapada. (20220.Does sharia governanance influence corporate social responsibility disclosure in indonesia islamic banks? Journal of sustainable finance & investment, pp. 299-318.

Rodliah, setyowat, &abudaka. (2017). Sharia governance On Islamic Banking: spiritual Rights Perspective On consumer protection In Indonesia. Diponogoro Law Review, pp.227-244.

Sori, Z.M.,Mohamad, S.,&Rashid, M. E. (2015). SHARIAH GOVERNACE PRACTICES IN MALAYSIAN ISLAMIC FINANCLAL. The Global University of islamic Finance.

Zain, S.N., & Shafii, Z. (2018, October 30). The impact of Shariah Governace to Financial and Non – Financial Performance in Islamic Financial Institution. International Journal of Islamic Business, pp27-40.

المواقع الإلكترونية:

https://www.abp.ps/ar/Article/264/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%86-(%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%8A%D9%88%D9%81%D9%8A)

https://aaoifi.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%8a%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a9-3/
https://islamfin.yoo7.com/t579-topic

الملاحق

الملحق رقم (1): أسماء البنوك الإسلامية الفلسطينية.

الملحق رقم (2):الاستبانة.

الملحق رقم (3): أسماء محكمي الاستبانة.

الملحق رقم (4): تسهيل مهمة بحثية.

الملحق رقم (1)

أسماء البنوك الإسلامية الفلسطينية

1	البنك الإسلامي الفلسطيني
2	البنك الإسلامي العربي
3	مصرف الصفا

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة العربية الأمريكية

الدراسات العليا

كلية العلوم المالية والإدارية

استبانة

أخي الموظف/ أختي الموظفة

تحية طيبة وبعد..

بصفتي مرشحا للحصول على درجة الماجستير في التمويل الإسلامي التطبيقي من الجامعة العربية الأمريكية، يشرفني أن أضع بين أبديكم هذه الاستبانة، حيث إنني أقوم بدراسة **حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف**، وأرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة بدقة وموضوعية، علماً أن البيانات الواردة هنا ستعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط حتى يتسنى لنا الوصول إلى معلومات تفيدنا، تعاونكم يعد أساساً لإنجاح البحث ونقدره عالياً.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحثة: ملاك يوسف شحادة

- **يرجى منكم التكرم بالإجابة بوضع إشارة × في الخانة التي تتفق مع رأيك:**

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1- الجنس

ذكر ☐ **أنثى** ☐

2- سنوات الخبرة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 9 سنوات

☐ من 10 إلى 14 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

3- المستوى التعليمي

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ غير ذلك

4- التخصص العلمي

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال

☐ اقتصاد ☐ مالية ومصرفية

☐ الشريعة الإسلامية ☐ أخرى

القسم الثاني: محاور الدراسة

المجال الأول: تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتعزيز حوكمة الهيئة

الرقم	المحاور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	أعضاء الهيئة هم تابعون (تنظيمياً وإدارياً) لمجلس الإدارة ومستقلون عن الإدارة التنفيذية					
.2	تساعد وجود حوكمة رقابة شرعية في تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشريعة وفي تكوينها					
.3	تخصص أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في مجال الفقه الإسلامي يحقق أهداف الهيئة					
.4	يمتلك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المهارات الكافية لتحقيق أهدافها. مثل: القدرة على الابتكار والاجتهاد، واستنباط الأحكام، والقدرة على القياس					
.5	يمتلك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية معرفة كافية في قطاع الصناعة المالية الإسلامية					
.6	وجود مراقب مدقق شرعي داخل البنك يساعد الهيئة في أداء مهامها					
.7	تنوع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المدارس الفقهية يساعد الهيئة في تحقيق أهدافها					

.8	يشارك أعضاء اللجنة في دورات مهنية تعزز كفاءتهم ومهاراتهم					
.9	يتم نشر تقرير الهيئة في التقرير السنوي الخاص بالمصرف على موقع المصرف وفي تقرير الهيئة العامة					
.10	يشارك أعضاء الهيئة في الورشات التدريبية والاجتماعات وإرشاد العملاء للتعريف بدورهم					
.11	تقتضي الحاكمية أن تكون مدة عمل هيئة الرقابة الشرعية محددة بمدة وقابلة للتجديد					

المجال الثاني: الرقابة الشرعية واجراءاتها

الرقم	المحاور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	الهدف الرئيس لهيئة الرقابة الشرعية هو التأكد من عدم مخالفة أعمال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية					
2-	الحاكمية تقتضي رفع التقارير والتوصيات للهيئة العامة ونسخة لمجلس الإدارة					

3-	تضع الهيئة خطة سنوية للإجراءات لتنفيذها لضمان القيام بأعمالها بطريقة منظمة وفاعلة وستقوم بها لتضمن أنها تقوم بأعمالها بكل كفاءة					
4-	تراقب الهيئة العامة أعمال هيئة الرقابة الشرعية رقابة اللجان على جهاز التدقيق الشرعي					
5-	يتم تعميم جدول الأعمال والمعلومات ذات الصلة قبل اجتماع اللجنة بفترة كافية لإعطاء الأعضاء الوقت الكافي لدراستها					
6-	اجتماعات اللجنة يخصص لها الوقت الكافي لمناقشة المستجدًات والقضايا الهامة وجدول أعمالها					
7-	يتم تنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن الهيئة لأن قراراتها ملزمة وتوصياتها حسب نوع التوصية					
8-	تحتفظ الهيئة بمحاضرة كاملة عن كل اجتماع					
9-	يحضر أعضاء الهيئة مستعدين بشكل جيد جدًا لمناقشة القضايا المطروحة					
10-	المسائل التي تعرض على الهيئة تكون محددة وواضحة لخدمة الهدف المنشود					

المجال الثالث: تتعلق بمبادئ حوكمة الرقابة الشرعية (الإشراف والمساءلة والمسؤولية –الاستقلالية – الكفاءة والملاءمة – السرية – التناسق)

البعد الأول: الإشراف والمساءلة والمسؤولية

الرقم	المحاور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يسهل وجود إشراف لحوكمة الرقابة الشرعية في تنظيم الإجراءات والمعاملات ضمن الحكم الشرعي					
2.	يساعد وجود الإشراف في رفع أي تقرير أو ملاحظة للجهة المختصة حتى يتسنى معرفة القضايا التي بحاجة إلى اهتمام واقتراح الحلول لمعالجتها					
3.	يتم تعزيز مبدأ المساءلة لكل موظف لديه التزام لحوكمة الرقابة الشرعية					
4.	تكافئ حوكمة الرقابة الشرعية كل من يلتزم وتعاقب كل من يقصر وذلك ضمن قوانين خاصة بالمساءلة مع تحقيق عدالة في تطبيقها					
5.	تحقق المسؤولية من توفير إطار من القوانين والأنظمة واللوائح التي تتم مراجعتها بشكل دوري					

.6	يتسم وجود مسؤولية عند كل موظف في المصرف بالثقة والوضوح					
.7	معرفة حوكمة الرقابة الشرعية لدور الشريعة الإسلامية في أخذ الاجر والثواب لكل من يلتزم بتحقيق الأمانة أو العقاب لمن يخالف ولم يطبق أحكام الشرع في أعماله					
.8	يتصف وجود مسؤولية إلى توفير نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال					

البعد الثاني: الاستقلالية

الرقم	المحاور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تساهم حوكمة الرقابة الشرعية في تعزيز الاستقلالية نحو إفصاحها عن السياسة المتبعة وطرق تطبيقها					
.2	تساعد حوكمة الرقابة الشرعية في توفير استقلالية للهيئة من خلال الإدلاء بأي معلومة هامة يتوجب على الإدارة أن تكون على دراية بها					

.3	وضع الخطط والإجراءات التي تساعد حوكمة الرقابة الشرعية لتعزيز استقلاليتها					
.4	تقديم المساعدة في حل أي مشكلة قد تساهم في تعزيز استقلالية هيئة الرقابة الشرعية					
.5	إن لحوكمة الرقابة الشرعية دور في تعزيز الاستقلالية لهيئات الرقابة الشرعية					

البعد الثالث: الكفاءة والملاءمة

الرقم	المحاور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يتم تعزيز قيم النزاهة لكل موظف لديه التزام لحوكمة الرقابة الشرعية					
2-	يتم تعزيز قيم الشفافية لكل موظف لديه التزام لحوكمة الرقابة الشرعية					
3-	يتم تقييم الموظفين على أساس شهاداتهم العلمية					

4-	تعمل حوكمة الرقابة الشرعية على تقييم الموظفين على أساس خبرتهم في كافة عمليات الاستثمار والعقود الشرعية					
5-	لحوكمة الرقابة الشرعية دور في إبراز المصداقية في قوائم المصرف المالية					
6-	تقوم حوكمة الرقابة الشرعية بعمل دورات تقوم فيها بتدريب وتأهيل الموظفين شرعيا وعلميا					
7-	يؤثر ضعف ثقافة الموظفين بالشرع على العمل المصرفي في الخشية من الوقوع بالأخطاء					

البعد الرابع: السرية

الرقم	المحاور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	تساعد حوكمة الرقابة الشرعية في مراقبة أداء الموظفين اتجاه اتباعهم السرية وأمن المعلومات					

البعد الخامس: التناسق

الرقم	المحاور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يحقق المصرف نوع من التناسق مع كافة اللجان لتحقيق حماية ومصالح المساهمين					
2-	قيام المصرف بالتنسيق عند اتخاذ أي قرار فيقوم بالاختيار بناء على المصلحة العامة دون اعتبار للمصلحة الخاصة					
3-	وضع حوكمة الرقابة الشرعية الإجراءات التي تساعد في التنسيق بين الرقابة في المصرف والشريعة الإسلامية					

4-	القيام بإجراءات مشددة من قبل الحوكمة دورها تحقيق التناسق بين القوانين واللوائح والشرع					
5-	تلتزم حوكمة الرقابة الشرعية في تحقيق التناسق بمواجهة الفساد وآثاره لدى المصارف الإسلامية					

المجال الرابع: حوكمة الرقابة الشرعية

الرقم	المحاور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	تعمل حوكمة الرقابة الشرعية في المساهمة على الاستقرار المالي للمصرف					
2-	وجود حوكمة رقابة شرعية يعمل على تحقيق شعور الرضا لكافة الأطراف ذات العلاقة					
3-	يساعد وجود حوكمة رقابة شرعية لدى المصرف في تحقيق مزيد من الشفافية تجاه العملاء					
4-	لحوكمة الرقابة الشرعية دور في إبراز المصداقية في قوائم المصرف المالية					

5-	تساهم حوكمة الرقابة الشرعية في إظهار التقرير السنوي للمصرف بشكل يطابق واقعه					

انتهت الاستبانة

شكرا لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم (3)

أسماء محكمي الاستبانة

الدكتور باسل يوسف الشاعر	الجامعة الأردنية
الدكتور علاء رزية	جامعة النجاح الوطنية
الدكتور شريف أبو كرش	الجامعة العربية الأمريكية
الدكتور مجدي الغيث	الجامعة الأردنية

الملحق رقم (4)

تسهيل مهمة بحثية

Arab American University
Faculty of Graduate Studies

الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا

2023/9/6

الى من يهمه الأمر

تسهيل مهمة بحثية

تحية طيبة وبعد،

تُهديكم كلية الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية أطيب التحيات، وبالإشارة الى الموضوع أعلاه، تشهد كلية الدراسات العليا في الجامعة أن الطالبة **ملاك يوسف عطا شحادة** والتي تحمل الرقم الجامعي 202112957 هي طالبة ماجستير في برنامج التمويل الإسلامي التطبيقي وتعمل على أطروحة الدكتوراه الخاصة بها بعنوان:

" حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية من وجهة نظر الادارة العليا للمصارف"، تحت إشراف الدكتور عبد الرحمن ريحان. نأمل من حضرتكم الإيعاز لمن يلزم لمساعدتها للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة، علماً أن المعلومات ستستخدم لغاية البحث فقط وسيتم التعامل معها بغاية السرية، وقد أعطيت هذه الرسالة بناءً على طلبها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ق.أ .عميد كلية الدراسات العليا

د. حسين الأحمد

عمادة الدراسات العليا
FACULTY OF GRADUATE STUDIES

Jenin Tel: +970-4-2418888 Ext.:1471,1472 Fax: +970-4-2510810 P.O. Box:240
Ramallah Tel: +970-2-2941999 Fax: +970-2-2941979 Abu Qash - Near Alrehan
E-mail: FGS@aaup.edu ; PGS@aaup.edu Website: www.aaup.edu

Abstract

The study aimed to identify the Sharia control governance in Islamic banks from the perspective of the banks' senior management. This is to ensure that Islamic banks continue to adhere to honesty and legitimacy in their activities and transactions, which achieves remarkable success in all profitability rates and in all fields.

To achieve the objectives of the study, we used the descriptive analytical approach in our study, and the study population consisted of Islamic banks operating in Palestine, which numbered (3) banks. The study sample also consisted of senior management in these banks, namely: (General Manager - Deputy General Manager - Assistants to the General Manager - Directors of various departments - Sharia Supervisor), and their number reached (60) employees, and a questionnaire was used to obtain primary information. (60) questionnaires were distributed, and (33) questionnaires were retrieved and were valid for analysis.

The study reached the following results: There is a relationship between Sharia supervisory governance, appointing a Sharia supervisory board, and strengthening the body's governance from the point of view of the senior management of banks. There is a relationship between Sharia oversight governance and the overall degree of Sharia oversight governance principles. There is a relationship between Sharia oversight governance and Sharia oversight and its procedures. The most important of which is the study's recommendations: spreading awareness among all bank employees of the importance of Sharia governance, while highlighting the risks that may occur if it is not adhered to.